كلمة التحرير

جائزة الشهيد علي حسن الجابر.. ذكرى وتذكرة

تعتز دولة قطر بأنها بذلت الغالي والنفيس في سبيل دعم الشعوب العربية في نيل حرياتها والتمتع بعملية ديمقراطية ناعمة تمنح المواطنين حقوقهم كاملة غير منقوصة.

لقد كان لدولة قطر في ظل قيادتها الرشيدة متمثلة في مقام حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، كان لها الدور البارز في أن تعكس صورة جلية تبرز من تحت دخان المدافع والقمع، لما يحدث من انتهاك لحريات الشعوب بسبب اختيار طريقها السياسي، وكانت عدسة كاميرا قناة الجزيرة هي العين التي يرى بها العالم تلك الانتهاكات، وكانت الشهيد على حسن الجابر مصور قناة الجزيرة، هو بمثابة شبكية هذه العين لتنقل الصورة صادقة وواضحة خالية من رتوش المونتاج وسليمة معافاة من مقص الإخراج.

قدم الشهيد على حسن الجابر لوحة ألوانها البذل والتفاني في العمل، وظلالها الصدق ونكران الذات، فكان الثمن أن أسلم روحه الطاهرة لبارئها على الأراضي الليبية شهيداً للحق والحقيقة.وتكريماً لما قام به الشهيد من عمل وتخليداً لذكراه أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جائزة دولية سنوية باسم الشهيد، فكانت شروط الجائزة هي المبادئ التي قدم لأجلها الشهيد روحه، والرسالة السامية التي تبثها قناة الجزيرة، والرؤية الثاقبة لدولة قطر في ضرورة نشر الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية في كافة أرجاء الوطن العربي.

باسمي وباسم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نبارك للفائز بالجائزة المصور الفلسطيني محمد ابراهيم عثمان الذي قدم إسهامات متميزة وملموسة من خلال عمله في مجال الكشف عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في غزة وكشفها للرأي العام والذي تعرض لإصابة بليغة أثناء تغطيته للحرب في غزة.

ونأمل أن يكون هذا التكريم حافزاً له ليتجاوز محنته وأملاً يعينه على التعافي في فترة علاجه الحالية، ليتابع مسيرته في الدفاع عن حرية الإنسان وكرامته وحقه في الحياة العزيزة الكريمة.

الآن وقد فرغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من فعاليات تسليم الجائزة في موسمها الأول تستعد لأن يكون الموسم الثاني أكثر تطوراً وتفاعلاً، ويجري الترتيب حالياً استعداداً لاستقبال متسابقين جدد من خلال استراتيجية إعلامية أكثر شمولاً عن سابقتها، ليستمر المد الإنساني إلى أن ينال كل ذي حق حقه «ويخسر هنالك المبطلون».

والله ولي التوفيق..

أ. مريم بنت عبد الله العطية
مدير التحرير

اقرأ في هذا العدد

رئيس التحرير
د. حمدة حسن السليطي

مدير التحرير
مريم العطية

الإعداد والتحرير
مريم السويدي

تليفون
٠٠٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤

فاكس
٠٠٩٧٤٤٤٤٤٠١٣

صندوق بريد اللجنة
٢٤١٠٤

البريد الالكتروني
nhrc@qatar.net.qa

الخط الساخن
٠٠٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣

تصميم وإخراج المجلة:

GREAT ADVERTISING
+974 441 311 37
info@GREATgroup.co

٤

مصور فلسطيني يفوز بجائزة الشهيد/ علي حسن الجابر في موسمها الأول

٦

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في الحالات الخطرة

١٠

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحتفل باليوم الرياضي ١٤ فبراير ٢٠١٢

١٢

قطر تؤكد التزامها بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدورة ١٩ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

١٨

التايمز البريطانية تختار حضرة صاحب السمو من بين الشخصيات المؤثرة في العالم في عام ٢٠١١

٢٢

«أزمة حقوق الإنسان»
كتاب ل: محمد إبراهيم خاطر

٣٠

ضيف العدد
أ. مكرم أحمد
الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب

كرمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:
مصور فلسطيني يفوز بجائزة الشهيد/ علي حسن الجابر في موسمها الأول

رئيس اللجنة يسلم الفائز شيك رمزي بقيمة الجائزة

كرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المصور الفلسطيني محمد إبراهيم محمد عثمان الفائز بجائزة الشهيد على حسن الجابر في موسمها الأول، والتي رصدت لها اللجنة مبلغ عشرة آلاف دولار للفائز بالجائزة بجانب التكريم العيني وأتى هذا الفوز بعد منافسة حامية مع خمسة متسابقين آخرين قدموا أعمال مقدرة وقيمة.

وكان سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد أعلن عن شروط الجائزة واستعداد اللجنة لتسلم أعمال المتنافسين، خلال كلمته في المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة الذي نظمته اللجنة في ٢٢ - ٢٣ من يناير الماضي.

ومحمد عثمان - فلسطيني الجنسية- قدم عملاً مشابهاً لما كان يقوم به الشهيد علي الجابر، فبينما كان الفائز يغطي في مظاهرة بغزة حاملاً على كتفه سلاحه الضوئي (الكاميرا) كان هنالك قناص يرصده بسلاحه الناري فأصابه إصابة بليغة أدت إلى فقدانه الحركة.

جاء محمد عثمان وأسرته إلى الدوحة لحضور حفل تسليم جائزة الشهيد وعاد إلى تركيا لمواصلة جلسات العلاج الطبيعي التي كان قد بدأها هناك، وهو يعزي جراحه بأنه صاحب أول أسم ينال شرف الحصول على جائزة الشهيد على حسن الجابر.

وفي الكلمة التي ألقاها في هذه المناسبة في الاحتفال السنوي الخاص بجائزة الشهيد بفندق «فريج شرق»، قال الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «إن اختيار اللجنة للاحتفال السنوي بهذه الجائزة لتكون متوافقة مع اليوم العربي لحقوق الإنسان، له دلالات هامة تكشف عن أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على إزالة كافة الانتهاكات الواقعة على الإنسان وتكريس الجهود لمواصلة حصول كل شخص على كافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.»

وقال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «إنه إذا أصبحت حقوق الإنسان عنوانا للدول العصرية والمتحضرة، فلا يخفى علينا

نجل وشقيق الشهيد يكرمان رئيس البعثة الليبية

جميعاً دور وسائل الإعلام في تعزيز وحماية هذه الحقوق فشهيدنا المحتفى بجائزته اليوم فقد حياته وبذل روحه لكشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي كانت تقع على الشعب الليبي الشقيق».

وقال: «وإذا كنا نحتفل اليوم باليوم العربي لحقوق الإنسان والذي يحمل شعار «الكرامة الإنسانية « فلا بد من الإشارة والتذكير بأن عام ٢٠١١ المنصرم هو عام متفرد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقتنا العربية ولاشك أن الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان يعتبر خطوة هامة في مجال ترسيخ ثقافة ومفهوم حقوق الإنسان ويعتبر مؤشراً كبيراً على تنامي حس الشعوب العربية بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقال إنه تخليداً للشهيد «علي الجابر» رحمة الله عليه، ارتأت اللجنة أن تكون الجائزة التي تحمل اسمه على نطاق واسع وتشمل كافة الإعلاميين والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان من دولة قطر أو من البلدان العربية والأجنبية الأخرى بحيث يكون المرشح لنيل هذه الجائزة قد قدم إسهامات حقيقية ملموسة ومتميزة من خلال عمله في مجال الكشف عن الجرائم أو الانتهاكات الخطيرة التي ارتُكبت بحق شعب من الشعوب أو طائفة من الطوائف أو أقلية من الأقليات أو يكون المرشح قد ساهم في منع وقوع مثل هذه الجرائم والانتهاكات أو قام بالكشف عنها للرأي العام.

وتحدث سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني المدير العام لشبكة الجزيرة عن مسيرة الشهيد «الجابر» المهنية الناجحة في عالم التصوير والتي ضحى من أجلها بحياته باحثا عن الحقيقة. وأكد أن الشهيد يستحق مثل هذه الجائزة وأكثر. وقال «اليوم نلتقي مع محبي وأهل الشهيد هنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كي نعلن باسمه جائزة للحرية، وهي جائزة مهورة بالدم لا تستحق غير اسم الشهيد». وأضاف في الكلمة التي ألقاها بالنيابة عنه السيد خالد جوهر المدير التنفيذي للموارد البشرية لشبكة الجزيرة: «تغيرت ليبيا وتغيرت بعدها أنظمة ما كان يظن أحد أنها زائلة، لكن الذي بقي ثابتاً لم يتغير هو المبدأ الذي آمن به الشهيد في حق الناس بالمعرفة فدفعك إلى هناك ودفعت أنت ثمنه».

وتحدث كل من سعادة السيد عبد المنصف البوري السفير الليبي لدى دولة قطر بالإضافة لكلمة أخرى للسيد راشد ناصر النعيمي رئيس جمعية المحامين ألقاها نيابة عنه نائب رئيس الجمعية السيد راشد رجا المري الحضور وأشادا في كلمتيهما بتضحيات الشهيد علي الجابر مصور قناة الجزيرة وإخلاصه في مهنته التي دفع حياته ثمنا لها.

كما نوها بمبادرة اللجنة بإقامة هذا الاحتفال وتخصيص هذه الجائزة المميزة تخليداً لذكرى الشهيد وأعماله وتقديراً لأسرته والجهود التي بذلها في خدمة مهنة الصحافة. وقد لقي هذا التكريم والجائزة ارتياحاً كبيراً من قبل الحضور الذين أثنوا على هذه البادرة الطيبة التي تدل على الوفاء والعرفان لكل من يبدع ويخلص العطاء.

د. المري يكرم الصحفي تيسير علوني

٢٢-٢٣ يناير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في الحالات الخطرة

منصة المؤتمر في جلسة الافتتاح

اختيار الدوحة لاستضافة المؤتمر لم يكن صدفة

د. حمد عبد العزيز الكواري

برعاية كريمة من معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية - انطلقت في فندق الريتز كارلتون أعمال «المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في الحالات الخطرة» يومي ٢٢ - ٢٣ من شهر يناير الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمشاركة ١٠٠ شخصية تمثل منظمات دولية، ومنظمات للدفاع عن الصحفيين، فضلاً عن مشاركة ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وعدد من وسائل الإعلام وكبريات القنوات الفضائية.

و افتتح الجلسة الأولى سعادة الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة و الفنون والتراث؛ كما خاطب الحضور كل من سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور علي بن صميخ المري، و سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني- مدير عام إدارة شبكة الجزيرة الفضائية، و سعادة السيد بلاز لوبن- الأمين العام لمنظمة حملة الشارة الدولية -. و كان حفل الافتتاح قد بدأ بعرض لفيلم وثائقي من إنتاج الجزيرة عن معاناة الصحفيين في الحالات الخطرة؛ وكان سعادة وزير الثقافة والفنون والتراث قد استهل كلمته بنقل تحيات راعي المؤتمر معالي رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، الشيخ حمد بن جبر آل ثاني.

د. حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث يفتتح الجلسة الأولى

مشيراً إلى أن اختيار الدوحة لاستضافة هذا المؤتمر لم يكن وليد الصدفة: بل لما اكتسبته المدينة من مكانة دولية، أهلتها، لتعرف بين مدن العالم بـ «عاصمة المؤتمرات»؛ وأشاد سعادته بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدي، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، التي تستهدف إحياء القيم الإنسانية العليا، وحق الشعوب في الحرية و العدالة والمساواة وثقافة الحوار والتسامح. كما أشاد سعادته بجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، معرباً عن الأمل في أن يشكل هذا المؤتمر إضافة مؤثرة في إطار الجهود التي تبذل حالياً لصياغة اتفاقية دولية لحماية الصحفيين العاملين في الحالات الخطرة.

أما سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور علي بن صميخ المري، فقد سلط الضوء، على أن حماية الصحفيين في الحالات الخطرة؛ أصبحت، بعدما أصابهم جراء تغطيتهم للأحداث الخطرة، و بخاصة أثناء عملهم بتغطية أحداث الربيع العربي؛ قضية جد ملحة علي كل المستويات؛ المهني منها والإنساني؛ و أن اللجنة الوطنية تولي هذا الأمر عناية مركزة من جانبها مشيراً إلى أن المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون قد تجاوزت الآن الأنظمة السياسية ودخلت مؤخراً في منظومة الإرهاب و ذكر سعادته في هذا المجال أن ضحايا الربيع العربي من الصحفيين خلال عام ٢٠١١ بلغ عشرون صحفياً.

وركز سعادته على ضرورة حشد أقوي الآليات التي من شأنها أن تكون الدرع الواقي من أي استهداف يقصد به الصحفيون؛ وأكد سعادته أن الحماية الدولية للصحفيين لن تأتي إلا باستيفاء ست متطلبات تتلخص في: تفعيل القرارات الصادرة في هذ الخصوص عن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة؛ وإيجاد مواثيق دولية وإقليمية ملزمة تحمي الصحفيين في المناطق الخطرة، و تطوير آليات الحماية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني، والاعتراف بخصوصية عمل الصحفيين في النزاعات العسكرية؛ ونشر ثقافة الحماية والتعريف بمهام الصحفيين لدى الأوساط العسكرية وصناع القرار؛ وإدراج مسألة حماية الصحفيين في أجندة عمل المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية؛ ثم تطبيق واحترام مبدأ عدم الإفلات من العقاب، واعتبار جريمة الاعتداء على الصحفيين جريمة إنسانية.

واقترح سعادته كحل شامل أن يقوم المختصون بصياغة اتفاقية دولية، لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة على غرار اتفاقية المدافعين عن حقوق الإنسان، من جهة؛ وأن يقوم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص لحماية الصحفيين في الحالات الخطرة على غرار المقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير من جهة أخرى.

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني - مدير عام إدارة شبكة الجزيرة الفضائية، و سعادة السيد بلاز لوبن - الأمين العام لمنظمة حملة الشارة الدولية حيث قدم كل منهما، إحصائيات بعدد القتلي من الصحفيين أثناء تأديتهم لواجباتهم في الحالات الخطرة.

الجلسة الختامية

في الجلسة الختامية للمؤتمر التي رأسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة تحدث كل من السادة عمر فاروق رئيس الفيدرالية الافريقية لحماية الصحفيين وبريس شافيلو المدير التنفيذي للمركز الصحفي لحماية الصحفيين في جامعة كولمبيا وسيلوس شرودر رئيس الفيدرالية الصحفية في أمريكا اللاتينية وبروش شابيرو المدير التنفيذي لمركز «دارات» لحماية الصحفيين، وأسند سعادة الدكتور المري للأخير قراءة التوصيات التي خرج بها المؤتمرون؛ وتم الاتفاق على التوصيات في ختام الجلسة الثانية من اليوم الأول، برئاسة د.المري و التي اشتملت على خمس مداخلات من اتحاد الصحفيين الدولي الفيدرالي؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية، و ممثل عن الحملة الدولية لشارة حماية الصحفي؛ واليونسكو؛ و مركز الدوحة لحرية الإعلام.

و في إطار التوصيات التي تلاها باللغة الإنجليزية بروش شابيرو المدير التنفيذي لمركز «دارات» لحماية الصحفيين، أعلن المؤتمرون أنه وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ووكالاتها لديها مدى واسع من الأدوات والقوانين التي تهدف إلى سلامة الصحفيين فإن عشرات الصحفيين يقتلون كل عام أثناء أدائهم لمسئولياتهم المهنية وكثير من هذه الحالات لا يجري التحقيق فيها ولا يقع على مرتكبيها العقاب؛

وعليه فهناك ضرورة للقيام بإجراءات متجددة وعاجلة في سبيل تنفيذ فعال للآليات والإجراءات الحالية من خلال زيادة فعالية المراقبة وتفعيل القوانين الحالية؛

وشملت هذه الدعوة لتجديد الإجراءات كلاً من الأمم المتحدة؛ والحكومات، والمنظمات الإخبارية؛ و الصحفيين؛

ولمتابعة هذه التوصيات وكخطوة أولى وافق المشاركون على وضع موضوع حماية وسلامة الصحفيين على جدول أعمال المؤسسات والمؤتمرات العالمية والإقليمية والعمل لعقد اجتماع جديد يحضره جميع المعنيين بمن فيهم رجال أعمال وتتضمن تطوير التوصيات الحالية بعد عام واحد؛ والموافقة على نشر هذه التوصيات وتنظيم مؤتمرات صحفية لنشرها؛ ثم دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لإنشاء فريق عمل يتضمن جميع المعنيين لمتابعة التوصيات التي تم إقرارها.

كما وافق المشاركون على تقديم هذه التوصيات لرئيس الجمعية العمومية لإقرارها ويتم هذا من خلال وفد برئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتضم الاتحاد العالمي للصحفيين وحملة شعار حماية الصحفي واتحاد الصحفيين في أمريكا اللاتينية والكاريبي واتحاد الصحفيين الأفريقيين واتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الوطني للصحفيين الفلبينيين.

وأوصى المشاركون باعتبار جميع الأوراق العاملة وتقارير ورشات العمل على أنها وثائق رسمية لمؤتمر الدوحة العالمي.

جانب من المؤتمر

عمل الصحفيين في المناطق الخطرة تجاوز الأنظمة السياسية إلى منطقة المنظمات الإرهابية

د. علي بن صميخ المري

ندوة صحفية

وفي الندوة الصحفية التي عقدت بعد الجلسة الختامية، تحدث للصحفيين كل من سعادة الدكتور علي بن صميخ المري؛ السيد عبد الكريم بوملحة - رئيس الفيدرالية الدولية للصحافيين؛ والسيد بليزلامين الأمين العام للحملة الدولية لشارة حماية الصحفي؛ حيث أوضح الدكتور المري أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستترأس وفداً من عدد من المنظمات الحقوقية والمعنية بالدفاع عن الصحفيين التي شاركت في أعمال المؤتمر، لترفع توصياته لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها، لافتاً سعادته إلى أنه ستتم الاستفادة من رئاسة دولة قطر للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية.

وأكدَّ سعادة الدكتور علي بن صميخ المري استعداد اللجنة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة، للقيام بأي عمل من شأنه توفير الحماية للصحفيين في المناطق الخطرة وغيرها من المناطق التي يعمل فيها الصحفي، متطلعاً لعقد مؤتمر على غرار المؤتمر الحالي بعد عام من الآن لمتابعة التوصيات وتفعيلها للتأكيد على أن مسألة التنفيذ تسير على الطريق الصحيح.

وثمن السيد بوملحة في بداية حديثه الدور الذي قامت به دولة قطر ممثلة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في احتضان أعمال المؤتمر، مؤكدا أنَّ دولة قطر منحت المؤتمر أهمية وثقلاً لاسيما فيما يتعلق بإطلاق المبادرات التي تعنى بحماية الصحفيين.

د. العلاقي و د. المري يوقعان مذكرة التفاهم

مؤكداً على ضرورة تدريب النساء العاملات في هذا الميدان على حماية أنفسهن من كافة اشكال الاعتداءات التي قد يتعرضن لها، معتبراً ما حدث في مصر إبان ثورة ٢٥ يناير العام الماضي ضد النساء، كان صادماً لأنه كان استهدافا متعمدا للمرأة الصحفية.

ومن جانبه أكدَّ السيد سيلوس شرودر -رئيس الفيدرالية الصحفية فى أمريكا اللاتينية- النجاح الكبير الذى حققه «المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين فى الحالات الخطرة»، داعياً إلى صياغة قوانين على المستوى الدولى تحمى الصحفيين ويكون لها سهولة التنفيذ، واعتبر المعاهدات الدولية فى هذا الصدد ملزمة لمن يوقع عليها مما يترتب عليه وضع قوانين محلية تتوافق مع نصوصها.

"اللجنة الوطنية" و المجلس الوطني الليبي يوقعان مذكرة تفاهم:

وعلى هامش الجلسات الختامية للمؤتمر وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا؛ وتنطوي مذكرة التفاهم التي تستمر لـ ٣ سنوات قابلة للتجديد، على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتثقيف أفراد المجتمع من خلال الحملات التوعوية والندوات والملتقيات و ورش العمل، ووضع خطة مشتركة للتربية على حقوق الإنسان والتثقيف الشعبي، ورفع قدرات منتسبي منظمات المجتمع المدني عن طريق إعداد برامج تدريبية، ونقل تجربة اللجنة الوطنية في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

كما أعلن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - الذي وقع المذكرة عن جانب اللجنة؛ انطلاق شبكة عربية للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، وذلك ضمن أعمال الاجتماع الثامن للمؤسسات الوطنية العربية الذي ستستضيفه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أبريل المقبل، لافتاً سعادته إلى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة للشبكة الأسيوية في الـ(ICC)، ستترأس في مارس القادم لجنة الاعتماد التي يمر عليها كافة أوراق الاعتماد للمؤسسات الوطنية على مستوى العالم.

من جانبه أوضح سعادة الدكتور محمد العلاقي - رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان - أن توقيع هذه المذكرة يأتي من قطر بعد اكتمال أدوارها في دعم الثورة الليبية، والجمهورية الآن في مرحلة التحرير وبناء الدولة، حيث يمتد التعاون ليشمل آفاقا أخرى على المستوى الاقتصادي أو على مستوى حقوق الإنسان والعدالة بصورة عامة، حيث كانت هناك اتفاقية ثنائية تم توقيعها بين النائب العام الليبي والنائب العام القطري.

وقال إن قانون إنشاء المجلس الوطني للحريات العامة يقترب كثيراً من مبادئ باريس، ووفق هذه المبادئ يعكس استقلالية هذا المجلس، حيث أنَّ القانون منحه مساحات شاسعة بحيث يجوز له الطعن في أي قانون أو قرار يصدر عن الحكومة أو المجلس الانتقالي مخالفا للحريات العامة وحقوق الإنسان.

وأوضح د. العلاقي قائلاً «إن المجلس الوطني للحريات سيعمل على حماية حقوق كل ليبي أو من يعيش على أرض ليبيا، كما أنه سيعمل على الدفاع عن حقوق الأقليات الليبية كالأمازيغ، وقبائل الطوارق، مطالباً بضرورة تضمين الدستور حقوقهم وليس مجرد اعتمادها في وثيقة حقوق إنسان».

وأكدَّ العلاقي أن خبرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتذبت المجلس الوطني للحريات العامة لبناء علاقة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نظراً لتاريخها، ومصداقيتها، وللدور الذي تلعبه على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث إنها مصنفة من الأوائل بين مثيلاتها.

اليوم الرياضي للدولة
National Sports Day

تمتع بحقك في الحياة..
وعشها بصحة!..

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committe

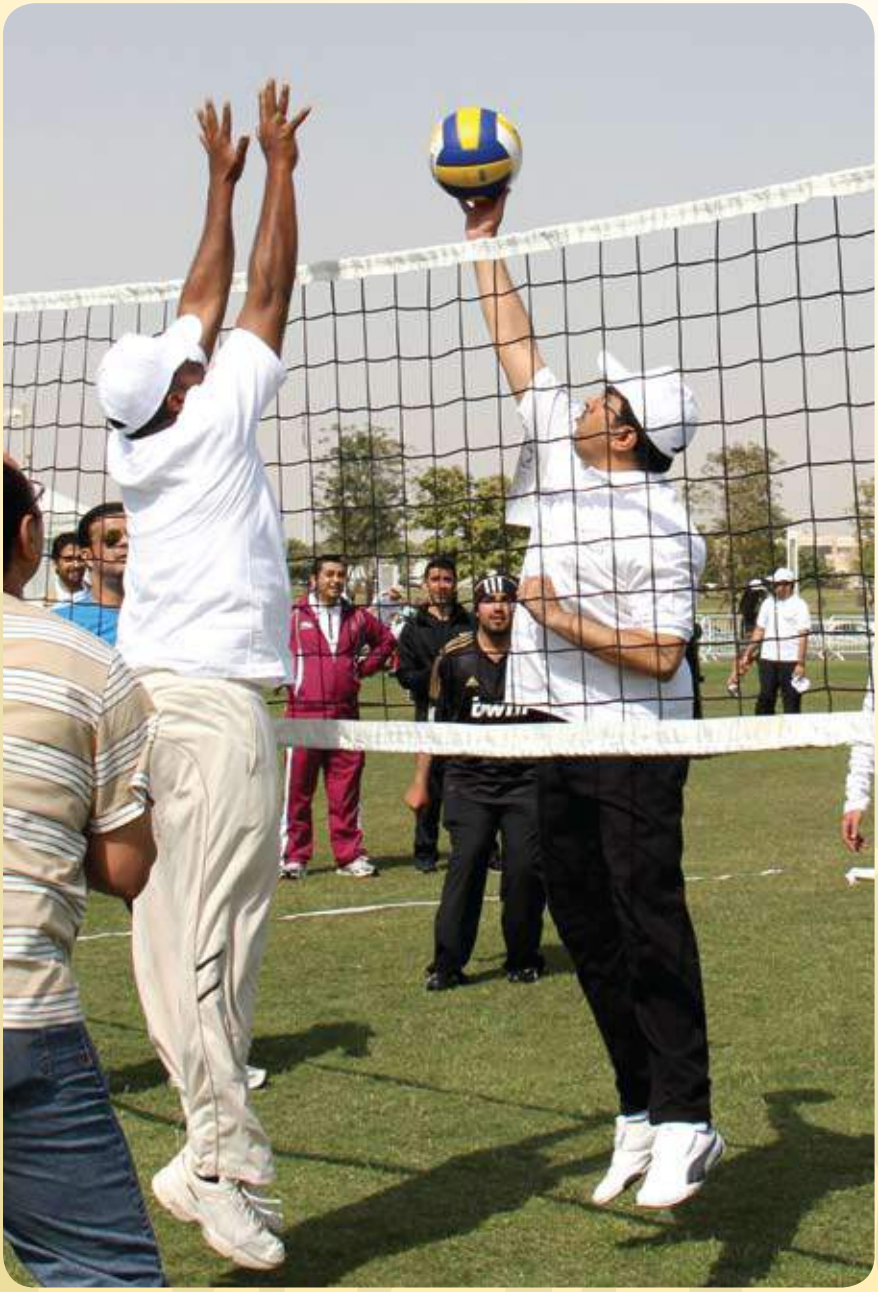

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحتفل باليوم الرياضي ١٤ فبراير ٢٠١٢

احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان باليوم الرياضي للدولة، وسط حضور جماهيري كبير في الفترتين الصباحية والمسائية للاحتفال.

شارك فى الاحتفال الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة بالإضافة الى موظفيها والعاملين بها وحشد كبير من المواطنين والجاليات المختلفة وطلاب المدارس حيث شهد الاحتفال فعاليات وانشطة رياضية متعددة.

ودشن الدكتور المري الاحتفالات مشاركاً في سباق الماراثون ومع منتخب اللجنة للكرة الطائرة في مباراة ضد منتخب من المشاركين الذين تم تقسيمهم إلى مجموعات لممارسة الأنشطة الرياضية المتنوعة مثل كرة القدم وتنس الطاولة ولعبة البيبي فوت، فضلاً عن تخصيص مساحة لرياضة الصقور وقسم كامل لألعاب الاطفال المختلفة.

وقد تم توزيع عدد كبير من الهدايا والجوائز على الأطفال، فى الوقت الذى حرصت فيه اللجنة المنظمة على توفير الأجواء المناسبة التي تتيح للمشاركين فرص الاستمتاع باليوم الرياضي على الوجه الأكمل.

وأشاد الدكتور علي بن صميخ المري، الذى دشن الاحتفالات بمشاركته فى سباق الماراثون ومنتخب اللجنة للكرة الطائرة ضد منتخب من المشاركين، بتفاعل وحماس المشاركين، في الاحتفال بمختلف فئاتهم، مشيراً إلى حرص اللجنة على المشاركة المجتمعية في مناسبات الدولة الرسمية.

رئيس اللجنة يبدأ اليوم الرياضي بفقرة الماراثون

وأوضح أن الفعاليات المتنوعة التي تم اختيارها تعمل على زيادة الوعي الثقافي لأفراد المجتمع، وقال إن الهدف الرئيسي لليوم الرياضي هو نشر الثقافة الرياضية، والوعي الرياضي لدى جميع أفراد المجتمع.

وأكد ضرورة الاستمرار في النشاط الرياضي، مضيفاً «لم يجئ هذا اليوم لتكون الرياضة نشاطاً موسمياً وإنما جاء لتشجيع وترسيخ ثقافة الرياضة في المجتمع وحتى لا تكون العملية الرياضية قاصرة على شرائح بعينها بل تكون من صميم النشاط اليومي لأفراد المجتمع».

وأشار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن قيادة الدولة الحكيمة متمثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد، تنحاز دائماً في قراراتها لصالح إنسان دولة قطر، الأمر الذي يجعلها في مقدمة دول العالم من حيث المحافظة على حق الإنسان في الحياة دون حجر على أي من حقوقه وإن صغرت وتضاءلت.

من جهته، كشف السيد سلطان الجمالي رئيس اللجنة المنظمة لفعاليات لجنة حقوق الإنسان لليوم الرياضي، عن توجيهات لرئيس اللجنة الدكتور علي المري بإنشاء صالة رياضية بمقر اللجنة، موضحاً أنه سيتم التنفيذ لإنشاء هذه الصالة خلال الشهر القادم، وتوقع أن ينتهي العمل فيها خلال ثلاثة أشهر.

وأضاف أنه سيتم تخصيص مدرب للصالة، وسيبدأ النشاط الرياضي فيها مع نهاية موعد الدوام وحتى الساعة التاسعة مساء من كل يوم منعاً لاختلاط العمل الرسمي مع النشاط الرياضي مع أهمية كليهما.

وأشار الجمالي إلى أن الهدف من تعليمات رئيس اللجنة هو ضمان استمرارية النشاط الرياضي للموظفين والعاملين بها، لافتاً إلى أن الصالة الرياضية تشتمل على قسمين أحدهما للرجال والثاني للنساء، مبيناً أنه سيتم تجهيز الصالة بأحدث المعدات الرياضية ذات المواصفات الاحترافية.

قطر تؤكد التزامها بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

أكد الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة تقدر عالياً الدور المتعاظم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي بات يشكل إطاراً واعداً للتعاون والتبادل، سواء على صعيد تكوين مصادر للمعلومات أو من خلال المشاركة الفاعلة في جلسات مناقشة التقارير الحكومية لدى مجلس حقوق الإنسان أو القيام بدور مؤثر في تفعيل الملاحظات الختامية التي تصدر عن لجنة معاهدة منع كافة أشكال التمييز العنصري وغيرها من آليات الأمم المتحدة .

جاء ذلك فى مداخلة للدكتور المري أمام الدورة ١٩ رفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان بجنيف والتي ناقشت مدى التزام الحكومات بتطبيق اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري في ظل الدور الرقابي الذي تمارسه اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بعد حصولها على درجة الاعتماد (A).

من ناحيتها أشارت أمال المناعي عضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان إلى أن اللجنة تقدمت بتقرير لبيان مدى التزام

د. المري في مداخلة

أ. آمال المناعي تلقي كلمة اللجنة

الحكومة القطرية بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقالت المناعي التي ألقت كلمة اللجنة أمام الدورة «إن التقرير يحتوي على المعلومات التي تحصلت لدينا من خلال القيام باختصاصاتنا في دراسة التشريعات الوطنية ومدى انسجامها مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كذلك من خلال عملية الرصد التي تضمنت تلقي الالتماسات والشكاوى، ومراجعة الممارسات العملية للمؤسسات في الدولة » .

ونوهت المناعي أن دولة قطر شهدت منذ عام ١٩٩٥ نمواً سريعاً على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحدثت فيها طفرة تشريعية هائلة، لافتة إلى أن نظرة سريعة إلى تواريخ إصدار التشريعات المنظمة للبنى المؤسسية للدولة، تبين أنها جميعاً تتراوح بين أعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٩ ، مما يدل على أنه في وقت قياسي استطاعت حكومة قطر إشاعة مزيداً من الحرية والعدالة والمساواة ونشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي ومفهوم الدولة المدنية الدستورية.

وأوضحت فى كلمتها أنه تم إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الأفراد من تجاوزات السلطة الإدارية ، كإنشاء دائرة للمنازعات الإدارية سنة ٢٠٠٧ التي لم يكن لها وجود سابق، وآليات لضمان دستورية القوانين وللرقابة على الدستورية تمثلت في إنشاء المحكمة الدستورية العليا سنة ٢٠٠٨. (كل هذا خلال ثمانية أعوام فقط).

ودعت آمال المناعي إلى أهمية النظر بموضوعية إلى بعض العقبات الموجودة في التشريعات المشار إليها، من أجل اتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وقالت: «لقد حددنا تلك العقبات في تقريرنا الموازي لتقرير حكومة دولة قطر بطريقة موضوعية وشفافة، ومن ثم وضعنا عدداً من التوصيات».

كما طالبت بمساواة المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي بالمتزوجة من قطري في كافة الحقوق وخاصة فيما يتعلق بالحق في العمل والصحة والتعليم والإقامة لافتة إلى أنه في الوقت الحالي هناك لجنة تدرس التعديلات على قانون إدارة الموارد البشرية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩ ، علما أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩م والخاص بتنظيم الزواج من الأجانب قد ضمن لهم كافة الحقوق.

وفد من لجنة حقوق الإنسان في عمان يزور اللجنة

الجمالي يترأس اجتماع اللجنة مع الوفد العماني

زار وفد من لجنة حقوق الإنسان بسلطنة عمان أمس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، حيث كان في استقبال الوفد السيد سلطان الجمالي مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية والسيد جابر الحويل مدير الإدارة القانونية والسيد محمد المعاضيد مدير إدارة البرامج والتثقيف والسيد حمد سالم أبو فريح رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة.

واستعرض مدراء إدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للوفد الزائر خلال اجتماع عُقد بمقر اللجنة، استعرضوا أنشطة إداراتهم وما استجد من برامج عمل ولوائح مستحدثة في مجال الإدارة بالمؤسسات الإنسانية. بينما اتفق الجانبان على عملية تبادل الخبرات ورحب السيد سلطان الجمالي بمقترح استقبال موظفين من لجنة حقوق الإنسان بسلطنة عمان للتدريب على أحدث البرامج التي تنتهجها لجنة حقوق الإنسان بدولة قطر في الشأنين القانوني والإداري، والتي تتضمن أساليب جديدة في عمليات الالتماس والاستقبال واستفسارات المراجعين.

ولفت الجمالي خلال الاجتماع إلى سهولة التعامل مع المؤسسات الوطنية بدول مجلس التعاون من حيث عقد الدورات التدريبية، لافتاً إلى ضرورة أن تبدأ المؤسسات الوطنية البداية الصحيحة التي ترتكز على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقدم الجمالي شرحاً تفصيلياً للعملية الإدارية داخل اللجنة، مؤكداً على ضرورة التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات الدولة.

من جهته قدم السيد جابر الحويل مدير الشئون القانونية شرحاً حول عمل إدارته، مشيراً إلى أن كل الإدارات داخل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مكملة لبعضها البعض، غير أنه أوضح أن الإدارة القانونية يجب ان تتميز بالدقة وتتمتع بكادر من الباحثين والخبراء. وقال الحويل: يجب أن تعمل المؤسسات الوطنية على تثقيف المجتمع حتى يعرف الكل حقه ومن أين يبتدئ وكيف يطالب به وأين ينتهي، مشيراً إلى أن تثقيف المجتمع يمكن ان يأتي عبر عقد الندوات والمنتديات وتقديم المحاضرات التثقيفية في المدارس.

من جانبه قدم السيد محمد المعاضيد مدير إدارة البرامج والتثقيف نبذة تعريفية عن مهام إدارته، وأوضح أن إدارته تعمل على تعزيز التوعية وثقافة حقوق الإنسان، بجانب العمل على إعداد برامج اللجنة وفق ما صادقت عليه الحكومة القطرية من التزامات دولية.

السيد سلطان الجمالي يكرم رئيس الوفد العماني

اللجنة تشارك في أعمال الملتقى الإقليمي الدولي للمدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي

عمان في ٠٦ ديسمبر

شارك وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور علي بن صميح المري رئيس اللجنة، في أعمال الملتقى الاقليمي الدولي للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي والذي انعقد بالأردن في الفترة من الخامس إلى السابع من ديسمبر ٢٠١١م.

وترأس الدكتور المري الجلسة السادسة لليوم الثاني للملتقى والتي جاءت تحت عنوان «مستقبل الإعلام في زمن الربيع العربي».

وتقدم الدكتور المري بمداخلات هامة خلال الجلسات حول الموقف القطري الإعلامي والإنساني من الثورات والاحتجاجات الشعبية في ظل الربيع العربي، مشيراً إلى الدور المشهود الذي تضطلع به دولة قطر في مؤازرة الثورات العربية.

وأوضح بأنه ومنذ تفجُّر الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م، برزت دولة قطر على الساحة بموقف واضح في تأييد تلك الثورات، ودعم تطلعات الشعوب نحو تحقيق الحرية والعدالة والكرامة، وإزالة الأنظمة الدكتاتورية الظالمة التي جثمت على صدور شعوبها عقوداً كئيبة من الزمن.

وأضاف قائلا «لم يكن الموقف القطري باهتاً أو مضطرباً أو غامضاً أو رافضاً لتلك الثورات، أو مؤيداً وداعماً لتلك الأنظمة، وإنما كان موقفاً داعماً للشعوب سياسياً وإعلامياً وإنسانياً، ومشاركاً على الصعيد الدولي أيضاً في الوقوف مع حق الإنسان العربي في ثورته». واستعرض الدور الذي قامت به قناة الجزيرة والذي تميز بالشفافية والمهنية، وقال في هذا الصدد: «إن قناة الجزيرة كانت الوجهة الناصعة للكشف عما تخبئه أجهزة الإعلام الحكومية المؤازرة لأنظمتها، وقامت بتعرية الحقائق في ليالي التكتم ونهارات القمع».

وأشار إلى أن قناة الجزيرة كانت حريصة على إبراز الحقيقة من ساحات تلك الثورات، التي حرصت الأنظمة الحاكمة وإعلامها على إخفائها أو إظهار عكسها، وحرصت تلك القناة بكل ما أوتيت من إمكانات مهنية وفنية في كشف زيف وتضليل أبواق مناهضي حراك الثورات العربية، وكانت صوت الصدق والحق لتلك الثورات.

ولفت إلى أن الجزيرة كانت وما زالت من أهم العوامل المساندة للثورات والاحتجاجات الشعبية لاستمرارها ونجاحها، وتابع «لاقت الجزيرة في سبيل ذلك التشويش على بثّها، ومنع مراسليها من العمل، واعتقال العديد منهم، بل وسقوط بعضهم شهداء، واقتحام مكاتبها وطرد موفديها مع كَيل الاتهامات الباطلة لها». وأكد على أن الدور القطري الفاعل لا يزال يتواصل مع كل الثورات، في سبيل تحقيق حرية الشعوب خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني ومساعدة منكوبي تلك الثورات.

واستعرض الدكتور علي بن صميح المري في مداخلاته المجهودات التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف حماية الصحفيين ومن تلك المجهودات مؤتمر حماية الصحفيين في مناطق النزاع الذي نظمته اللجنة في مارس الماضي. وأوضح في هذا السياق أن المؤتمر يطالب بتشكيل تحالف دولي لحماية الصحافيين من الملاحقة ومن الاستهداف وعدم اعتبارهم مدنيين، بل يجب أن ينظر إليهم بأنهم أطراف محايدة.

وأكدَّ أنَّ مذكرة التفاهم الإطارية التي وقعتها اللجنة مع شبكة الجزيرة، تشمل جملة من البنود تتعلق بالتدريب والتأهيل، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية، فضلاً عن التعاون في إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة، فضلاً عن جملة من ورش العمل واستضافة بعض الضيوف والشخصيات التي تستضيفها الجزيرة للتعليق على الأحداث الجارية. ونوه إلى أن التعاون بين اللجنة وشبكة الجزيرة لم يبدأ مع هذه المذكرة بل كان هناك تعاون في السابق «فقد وقعنا مذكرة التفاهم ليكون هناك المزيد من التعاون مع اللجنة والجزيرة، ووضع هذا التعاون في إطار ملموس».

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تجدد مذكرة التفاهم مع المركز الأمريكي للتضامن العمالي الدولي

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: واشنطن ٢نوفمبر ٢٠١١م:

قام وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يترأسه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة بزيارة رسمية للعاصمة الأمريكية واشنطن بدعوة من المركز الأمريكي للتضامن العالمي الدولي. تضمنت الزيارة توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسساتية للجهات العاملة في مجال حقوق العمال والتثقيف بحقوق العمال لدى طرفي العلاقة - أرباب العمل والعمال -. وتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتدريبية في كافة القطاعات العمالة.

قام بتوقيع الاتفاقية كلٌ من سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والسيدة / شونا بايدر - بلاو المدير التنفيذي لمركز التضامن بحضور عدد من المسؤولين من الجهتين.

ويأمل الجانبان من خلال توقيع هذه المذكرة أن تتكاتف الجهود بينهما في تعزيز حقوق الإنسان عبر إطلاق البرامج الفعّالة وعقد ورش تدريبية وأنشطة أخرى متصلة إلى جانب إعداد الدراسات والبحوث حول الموضوعات المتعلقة بحقوق العمال. كما يسعى الطرفان إلى تمتين أطر التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومنها تقديم الدعم الفني للأنشطة والبرامج والفعاليات التي تقام بمشاركة الطرفين وتبادل المعلومات والدراسات ذات العلاقة بالمهام والاختصاصات ومجالات العمل.

من اليمين : جابر الحويل- د. يوسف العبيدان - محمد المعاضيد

لجنة حقوق الإنسان تقيم ورشة العنف القائم على النوع

الدوحة: ٢٠١١/١٠/٢٦

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بفندق الملينيوم ورشة العمل الإقليمية حول «العنف القائم على النوع» بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالرياض والتي حاضر فيها كل من الدكتور يوسف عبيدان نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن احمد آل ثاني المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون الإعاقة السابق وسعادة الشيخة فريحة الصباح رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية، والسيد حمدي بخاري الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبحضور عدد من مسؤولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من المهتمين بمجال حقوق الإنسان من عدد من الدول الخليجية والعربية.

وقد قام الدكتور يوسف عبيدان نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتكريم الشخصيات المشاركة في الورشة وعلى رأسها سعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون الإعاقة السابق وسعادة الشيخة فريحة الصباح رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية والسيد حمدي بخاري الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كما أكد المشاركون أن العنف القائم على النوع يمثل انتهاكاً لقيم مجتمعاتنا الدينية والثقافية والأخلاقية، لافتين إلى أن السنوات الماضية قد شهدت الكثير من الجهود المبذولة من أجل تعزيز وتأمين حقوق المرأة، ووضع الأطر القانونية اللازمة وتغيير سلوكيات المجتمع، بيد أن كل مجتمع يعاني من تبعات العنف ضد المرأة من حيث التكلفة الاقتصادية المتكبدة لعلاج وإعادة تأهيل النساء اللاتي نجون من العنف وتوفير الرعاية النفسية والمعنوية للمتضررين من الأطفال والأسر.

هذا وقد خرجت الجلسة الختامية للورشة بجملة من التوصيات منها:

- تكوين فريق لوضع خطة العمل المنبثقة من هذه الورشة ومتابعتها
- تعزيز الدور التوعوي من خلال وسائل الإعلام والعمل مع المؤسسات التربوية لنشر الوعي حول موضوع «العنف القائم علي النوع» وسبل الوقاية منه.
- عقد ورشة عمل سنوية علي المستوي الوطني أو الإقليمي بغرض نشر الوعي وتعزيز الكوادر الوطنية وتبادل الخبرات والتجارب الرائدة.

رئيس لجنة العلاقات العامة يكرم الطالبات

اللجنة تستقبل طالبات من المدارس في إطار أنشطتها التوعوية والتثقيفية

استقبلت اللجنة الوطنية خلال شهر مارس الماضي، طالبات مدرستي السلام الابتدائية وعائشة بنت أبي بكر المستقلة في اطار نشاط اللجنة التعريفي والتثقيفي لطلاب المدارس بعملها وأهدافها ورؤيتها في المحافظة على حقوق الإنسان، بينما استقبلت اللجنة أمس طالبات جماعة الخدمة المجتمعية وجماعة الأمن والسلامة والصحة بمدرسة دخان الابتدائية الإعدادية الثانوية المستقلة للبنات، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتمييز العنصري

حيث تم تعريفهم بعمل وأهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعمل الإدارات، واستمعوا لشرح وافي من قبل مدراء إدارات اللجنة حول طبيعة كل إدارة، قدمت لهم الإدارة القانونية باللجنة محاضرة حول ثقافة حقوق الإنسان متتبعة خلالها مسيرة تاريخ حقوق الإنسان بصفة عامة وفي دولة قطر بوجه خاص.

فيما أوضح السيد حمد أبو فريح رئيس وحدة العلاقات العامة باللجنة للطالبات أنه في ظل التطور الذي تشهده دولة قطر على كافة الأصعدة دولياً و إقليمياً ومحلياً و إيماناً منها بضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية فقد حرصت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين على تحسين كافة الأوضاع بالدولة خاصة فيما يتعلق بتطوير انظمتها وهيئاتها السياسية والاقتصادية والقضائية والعقابية للتواؤم مع معايير حقوق الإنسان. وقال: «لكل هذه الأسباب جاء إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقوم بالتعاون مع مؤسسات الدولة بعملية مطابقة لوائح وتشريعات تلك المؤسسات بما صادقت عليه دولة قطر من معاهدات دولية».

كما أشار أبو فريح إلى أن اللجنة شاركت في الدورة رفيعة المستوي للدورة ال ١٩ لمجلس حقوق الانسان بجنيف لمناقشة مدى التزام الحكومات بتطبيق اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري في ظل الدور الرقابي الذي تمارسه اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بعد حصولها على درجة الاعتماد. لافتاً إلى أن دولة قطر قد انضمت إلى جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري مثل اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥وذلك بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٢.والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لعام ١٩٧٣وذلك بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٩.فضلاً عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بالمرسوم رقم ٢٨لسنة٢٠٠٩.

في ختام الزيارة كرم أبو فريح طالبات مدرسة دخان الابتدائية الإعدادية الثانوية المستقلة للبنات حيث قدم لهنّ كتاب الإسلام وحقوق الإنسان.

التايمز البريطانية تختار حضرة صاحب السمو من بين الشخصيات المؤثرة في العالم في عام ٢٠١١

TIME Person of the Year

تقرير: ضياء الدين عباس

حينما اختارت صحيفة التايمز البريطانية في تصنيفها السنوي، حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، من ضمن الشخصيات المؤثرة في العالم للعام ٢٠١١م، لم يأت هذا الاختيار من فراغ وإنما كان وفق أسس ومعايير متفق عليها على مستوى العالم حيث يتم اختيار الشخصيات بناء على مدى تأثيرها ومجهوداتها ونشاطها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وما حققه سمو أمير البلاد المفدى في السنوات القليلة الماضية لدولة قطر، أمر جلي لا تخطئه العين. وبشكل عام فإن لسموه إنجازات كبيره منذ توليه مقاليد الحكم في دولة قطر في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، فعلى المستوى المحلي تم في عهده إقرار دستور قطر الدائم بعد التصويت عليه، وأجريت أول انتخابات للمجلس البلدي فضلاً عن انتخابات غرفة تجارة وصناعة قطر. وقد قام بفتح المجال أمام حرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير بعد إلغاء وزارة الإعلام. كما يتم الإعداد لإجراء أول انتخابات برلمانية على مستوى الدولة.

لقد ساهم حضرة صاحب السمو في تطور قطر من جميع النواحي العمرانية والاقتصادية والعلمية والرياضية، حيث بدأت في معرفة التطور العمراني والبنيات التحية في ظل حكمه. وأنشأ سوقاً للأسهم ووسع الاستثمارات الوطنية في استغلال المعادن الطبيعية في باطن الأرض حيث أوجد امتلاك قطر لأكبر حقل غاز منفرد ولثاني أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي. كما شجع التعليم فجعله إلزامياً من الناحية القانونية من سن السابعة إلى أواخر العقد الثاني من العمر. وكان له رؤية في أهميه التعليم ومردوده على جميع أشكال الحياة، فأوكل مهام تطوير التعليم لصاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير. وأنشأ مدينة تعليمية للتعليم العالي وهي متكاملة من جميع النواحي لتوفر للطالب المناخ المناسب للتعليم المتميز. وتحت رعايته استقطبت قطر أفضل الجامعات العالمية مثل جامعة كومنولت فرجينيا وكلية كورنيل الطبية

فرع قطر وجامعة تكساس أي اند إم وجامعة كارنجي ميلون وجامعة جورج تاون.

أما على المستوى الدولي فقد كان لسموه الفضل في حل خلافات بعض دول المنطقة وخارجها كإنهاء الخلاف اللبناني - اللبناني في مايو ٢٠٠٨ عند رعايته لحوار الفرقاء اللبنانيين الذي انتهى بالتوقيع على اتفاق الدوحة. وساهم أيضاً بتسوية الخلافات بين بعض الدول كالخلاف بين أثيوبيا والسودان، وكذلك وساطته لإنهاء أزمة إقليم دارفور بالسودان حيث تم توقيع اتفاق الدوحة بين حكومة السودان والحركات المسلحة بالإقليم، بينما حقق للدول العربية عامة ولدول الخليج خاصة ولدولة قطر بشكل خصوصية، حقق أكبر إنجاز رياضي في العام ٢٠١٠م حينما تم اختيار دولة قطر لاستضافة كأس العالم نسخة ٢٠٢٢ من بين ستة بلدان قدمت ملفات ترشيحها فإلى جانب دولة قطر كانت روسيا وأستراليا وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالعام ٢٠١١م فقد شهد نقلة نوعية لدولة قطر في ظل التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى.

شهد عام ٢٠١١ العديد من الأحداث المحلية التي أحدثت نقلة نوعية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية.. وكانت بمثابة انطلاقة جديدة شهدتها الساحة القطرية وسط اهتمام عالمي واضح.

يؤكد عدد من المثقفين والإعلاميين ورجال الأعمال أن ٢٠١١ كان عام تحقيق الأحلام للقطريين.. وفي مقدمتها زيادة الرواتب للمواطنين العاملين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بنسبة ٦٠٪ إلى الإعلان عن أول انتخابات برلمانية لمجلس الشورى في النصف الثاني من ٢٠١٣.

وأشاروا إلى أن ما تحقق في ٢٠١١ فاق تطلعات المواطنين في كثير من الأحيان، ولامس نبض الشارع، من خلال قرارات ومشروعات وتوجهات وخطط طموحة استهدفت الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، وتأهيل الشباب أكاديمياً وعملياً لمواجهة تحديات العصر.

وأكدوا أن افتتاح تخصصات جديدة بجامعة قطر وجامعات المدينة التعليمية وتعزيز سياسة التقطير، وزيادة الابتعاثات الطلابية، أهم الخطط التي تم اعتمادها خلال ٢٠١١ للارتقاء بمستوى الخريجين.

واعتبروا أن إنشاء هيئة الرقابة والشفافية ولجنة حماية أملاك الدولة أهم المبادرات القطرية الرائدة في مكافحة جرائم المال العام والتعدي على أملاك الدولة، ويتسق مع جهود قطر التي تحظى بإشادة دولية، بعد تصدر قطر المركز الأول عربيا والثاني

والعشرين في الترتيب، في مؤشر «مدركات الفساد» الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١١ الذي تغطي نتائجه ١٨٣ دولة.

وأشاروا إلى العديد من الفعاليات الثقافية والرياضية التي استضافتها الدوحة خلال العام الماضي والتي نجحت فيها قطر في تعزيز مكانتها الدولية في استضافة الفعاليات الدولية الهامة والناجحة.
وأكدوا أن الخطوات المتسارعة والعملاقة في مسيرة الاقتصاد القطري كانت محط إعجاب العالم، حيث نجحت قطر خلال ٢٠١١ في تحقيق قفزات هائلة في مجال إنتاج وتصدير الغاز المسال، وفتح أسواق جديدة في مختلف انحاء العالم، فضلاً عن تحقيق إنجازات هائلة في مجالات النهضة العمرانية والارتقاء بالبنية التحتية.

أما على الصعيد الإقليمي فإن دعم قطر لشعوب دول الربيع العربي من أهم المبادرات الجريئة والشجاعة التي قامت بها، مما كان له كبير الأثر على خارطة السياسة العربية، وربما العالمية، وفي الوقت نفسه قدمت دولة قطر المساعدات الإنسانية للنازحين من بطش الأنظمة الدكتاتورية، والإعلان عن مبادرات سياسية حظيت بدعم وتأييد دولي لحماية المدنيين والمتظاهرين العزل من القصف والاغتيالات والإبادة الجماعية، فضلاً عن الدور الإعلامي الهام والحاسم والذي قامت به قناة الجزيرة في نقل حقائق الانتهاكات الصارخة وجرائم القتل التي مارستها الأنظمة القمعية ضد شعوبها التي تطالب بالحرية.

ومما لا ريب فيه، فإن كل هذه الإنجازات تجعل من صاحبها وحادي ركبها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الرجل الأول للعام ٢٠١١م، حيث مثّل سموه الجانب المشرق من الأنظمة العربية التي أعيا ظلام قادتها صباح شعوبها، فكانت قبلتهم ذلك الضوء المنبعث من بقعة في الخليج العربي فكان لهم الملجأ والسند الداعم لنيل حريتها وكرامتها.

وزير حقوق الانسان:
العراق جاد بإنهاء ملف منظمة خلق خلال العام الجاري

بحث وزير حقوق الانسان العراقي مع وكيل وزير الخارجية الإيراني العلاقات المشتركة بين البلدين، مؤكداً على ضرورة التنسيق المشترك بين الجانبين لبلورة المواقف ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

كما أكد الجانبان على ضرورة تفعيل الميثاق الإسلامي لحقوق الإنسان لما لهذين البلدين من خصوصية إسلامية تقتضي العمل المشترك ضمن التجمعات الإقليمية كمؤتمر عدم الانحياز ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة التعاون الإسلامي.

من جانبه أشاد وكيل وزارة الخارجية الايرانية بالتطور الإيجابي لملف الأسرى والمفقودين من خلال التقارير التي تصل إلى وزارة الخارجية.

اليمن:
استهداف المدوِّنة و المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة هدى جعفر بالتهديدات على الإنترنت والرسائل المسيئة

تعرَّضت المدوِّنة و المدافعة اليمنية عن حقوق الإنسان السيدة هدى جعفر إلى الإساءة البالغة المستندة على كونها امرأة، من جرَّاء التهديدات ورسائل الإساءة و التشهير بها، التي أُرسلت إلى حسابها على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي.

وهدى جعفر كاتبة ومدافعة بارزة عن حقوق الإنسان من مدينة عدن جنوب البلاد، وهي معروفة بدفاعها عن حقوق النساء وبدعوتها إلى وضع حد لجميع أشكال العنف ضد النساء في اليمن.

يوم السادس و العشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٢، تلقت هدى جعفر عدداً من رسائل التهديد والتشهير والإساءة أُرسلت إلى

حسابها على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي، وجاء ذلك بعد تعليقات أدلت بها تتعلق بأحد الساسة اليمنيين.

واتهمت التعليقات التي أُرسلت إلى حسابها على فيسبوك المدافعة عن حقوق الإنسان بأنها «اشتراكيةٌ مريضة» وبعضوية جماعة إرهابية، في محاولة لربطها على ما يبدو بجماعات تطالب بانفصال القسم الجنوبي من اليمن.

السودان يتهم مفوضة حقوق الإنسان بالتحامل

اتهم وفد السودان المشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بجنيف، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالتحامل فيما يتعلق بقضايا السودان في تقريرها أمام المجلس، ونَوّه الوفد لمساعي الحكومة الدؤوبة لحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية. وأشار الوفد إلى الكثير من المصالحات التي تمت وأخمدت نيران الحرب في أطراف مختلفة من البلاد ومنها إعطاء حق تقرير المصير لجنوب السودان في سبيل إرساء السلام، بجانب اتفاقية الدوحة لسلام دارفور التي يمضي تنفيذها بخطىً ثابتة وروح إيجابية بتدشين سلطة دارفور الإقليميّة. وقال السفير حمزة عمر حسن أحمد نائب مندوب السودان بالبعثة: إن بيان وفد السودان جاء رداً على تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي. واستنكر البيان التحامل المنهج للمفوضة السامية ومكتبها، وذكر أن المفوضة السامية تجاهلت الطرف المتسبب في الحرب بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وقال: نسيت أو تناست أن تسمي الجيش الشعبي التابع لدولة جنوب السودان الذي يشارك في حروب خارج أراضي جنوب السودان ويجتاح القرى الحدودية الآمنة يروع فيها الأسر والنساء ويختطف الأطفال لتجنيدهم ليكونوا وقوداً للحرب.

مندوب سوريا ينسحب من جلسة مجلس حقوق الإنسان في جنيف

أعلن مندوب سوريا فيصل حموي انسحاب سوريا من جلسة مجلس حقوق الإنسان في جنيف، معتبراً أنها جلسة عقيمة وغير شرعية، مؤكداً عدم اعتراف بلاده بأي قرارات ستصدر عن هذه الجلسة.

وأشار حموي الى أن هناك جماعات مسلحة تستهدف المقار الحكومية في كل أنحاء البلاد، مشدداً على أن عقد هذه الجلسة هو جزء من مخطط معد سلفاً لضرب استقرار سوريا.

وقال فيصل الحموي ممثل سورية الدائم في مجلس حقوق الإنسان في جنيف: «نظراً إلى إصرار المجلس على اختراق قواعده الإجرائية وتحوله إلى أداة في أيدي بعض الدول وهو ما ثبت في أكثر من مناسبة وآخرها اليوم ونظراً إلى أن الهدف الحقيقي من وراء الجلسة هو إذكاء نار الإرهاب وإطالة أمد الأزمة في بلادي عبر رسالة الدعم التي ستوجهها هذه الجلسة إلى المجموعات المسلحة ونظراً إلى أن مفهوم الحماية والتدخل الإنساني يتم التلاعب بهما بشكل صارخ لأهداف سياسية فإن وفد بلادي يعلن انسحابه من جلسة النقاش هذه العقيمة ويعلن كذلك عدم اعترافه بشرعية هذه الجلسة ولا بشرعية كل ما يصدر عنها من قرارات حاقدة ومنحازة».

منظمة يمنية: (٤٩٣) واقعة انتهاك و(٢٢٧,٥٤٤) ضحية وحالات رق بالحديدة ورهائن بحجة وصعدة ١١/٠٣/٢٠١٢

قال الملتقى الوطني لحقوق الإنسان إن حالة حقوق الإنسان اتسمت في اليمن خلال فبراير المنصرم بازدياد وقائع الانتهاكات وتنوع أساليبها وتعدد الجهات المنفذة لتلك الانتهاكات، الأمر الذي جاء متزامنا مع إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في ٢١ من فبراير. وخلال ذلك رصد الملتقى الوطني لحقوق الإنسان NFHRضمن مشروع مراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن الذي ينفذه بالشراكة مع الصندوق الوطني للديمقراطية NEDعدد (٤٩٣) واقعة انتهاك بلغ عدد ضحاياها (٢٢٧,٥٤٤) مائتان وسبعة وعشرين ألف وخمسمائة وأربعة وأربعين ضحية في كافة المحافظات اليمنية.

وأوضح الملتقى في تقريره الشهري أن محافظة صعدة تصدرت قائمة المحافظات اليمنية من حيث وقائع الانتهاكات وأعداد الضحايا بعدد (١٥٢) واقعة انتهاك وعدد (٢٢٦,٢١٥) ضحية، تلتها محافظة (البيضاء) بعدد(٤٧) واقعة، ومحافظة (ذمار) بعدد(٣٨) واقعة. أما أقل المحافظات ومحافظة (المهرة) بعدد(٣) وقائع.

وكشف التقرير أن القتل خارج إطار القانون يعتبر الظاهرة الأعلى من حيث الظواهر المرصودة بعدد (٢٣٦) واقعة انتهاك، يليه الاعتداء الجسدي والجرح ومحاولة القتل والتهديد بعدد (١٣٧) واقعة انتهاك، ثم الاعتقال والاحتجاز التعسفي عدد(٤٦) واقعة انتهاك، والحرمان من الحق في حرية الرأي والتعبير بعدد (٣٠) واقعة انتهاك، والاختطاف بعدد (١٣) واقعة انتهاك، والحرمان من الحق في العمل بعدد (٦) وقائع انتهاك، والاعتداء على الممتلكات وهدمها أو مصادرتها بعدد (٤) وقائع انتهاك، والحق في الضمان الاجتماعي بعدد (٤) وقائع انتهاك، والانتحار بعدد (٣) وقائع انتهاك، والحرمان من الحق في الصحة العامة بعدد(٣) وقائع انتهاك، ويأتي بعد ذالك (الاغتصاب والعنف الأسري والحرمان من الحق في التعليم، والحرمان من الحق في المحاكمة العادلة) بعدد(٢) واقعتين انتهاك لكل منها، يليهم (انتهاك الحق في الحياة من خلال التعذيب وسوء المعاملة، والعقاب الجماعي، والحق في البيئة) بعدد واقعة انتهاك واحدة لكلا منها، بينما لم تسجل أية وقائع انتهاك للحق في حرية التجمع وللزواج المبكر.

وحسب التقرير أن فريق الرصد الميداني بالحديدة كشف عن حالات رق «عبودية» تصل إلى خمسمائة حالة لدى بعض المشايخ في مديرية المنيرة وقرية الحدادية بمديرية المغلاف وقرية المعرص بمديرية الزهرة؛ إلا أن فريق الرصد لم يتلق أي شكوى من أي مواطن «مستعبد» حتى يقوم الملتقى الوطني بمتابعة حالته وتحريره من الرق. وسجل فريق الرصد الميداني بمحافظة حجة واقعة احتجاز (٦) رهائن لدى مدير امن محافظة حجة في مخالفة واضحة وصريحة للدستور والقوانين النافذة في البلاد، والرهائن هم الذين تم احتجازهم(بشير حزام رشيد ١٥ سنه، يوسف محمد عايض ١٧ سنه، مجمل محمد مطهر ٢٩ سنه، حميد علي محمد ٣٨ سنه، حمود علي محمد ٥٠ سنه، أكرم محمد علي ٢٦ سنة) منذ ما يزيد عن عشرة أشهر دون أي مبرر أو مسوغ قانوني بالرغم من توجيهات النيابة العامة بالمحافظة بالإفراج عنهم كونهم رهائن.

مصر تتبنى قرارا في اليونسكو يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

أعلن عمرو رشدي المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية أن وفد بلاده صوت لصالح القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية واعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة التربية والعلم والثقافة (يونسكو) مساء أمس الخميس، والذي أدان فيه الانتهاكات التي تمارس ضد المدنيين السوريين.

وتناول القرار أيضاً أثر العمليات ضد المدنيين السوريين على ممارستهم لحقوقهم في مجالات التربية والتعليم، وطالب الحكومة السورية باحترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية في مجال التربية والعلوم والثقافة، كما طالبها باحترام قرارات الجامعة العربية وقرار الجمعية العامة بشأن الأزمة السورية وهو القرار الذي كانت مصر قد تقدمت به إلى الجمعية العامة للمنظمة الدولية وتم اعتماده بأغلبية ساحقة.

ووتش تطالب إيران بالإفراج عن حقوقي

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات القضائية الإيرانية إلى إلغاء حكم صدر بحق المحامي عبد الفتاح سلطاني الذي حكم عليه بالسجن ١٨ عاماً بسبب نشاطاته في مجال حقوق الإنسان، وطالبتها بإطلاق سراحه فوراً.

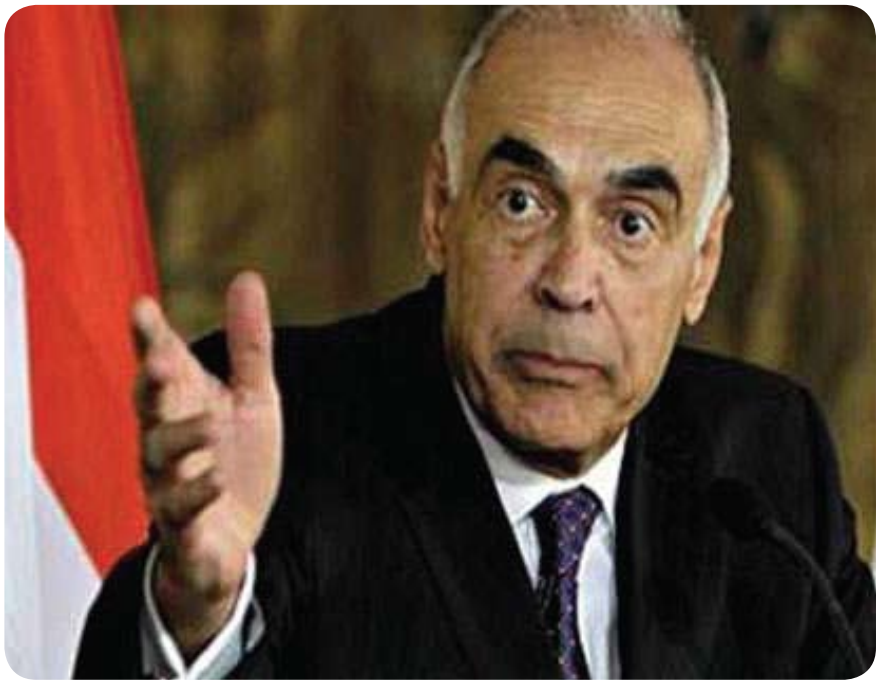

وقال جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط في المنظمة :»إن سلطاني لا ينبغي أن يقضي دقيقة - ناهيك عن ١٨ عاماً- في سجن يبعد مئات الكيلومترات، بسبب أفعال تتصل مباشرة بممارسته الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية». وأضاف «إن محكمة الاستئناف ينبغي أن تلغي هذا الحكم الجائر وتطلق سراحه».

وأدين عبد الفتاح سلطاني - وهو زميل شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام وأحد مؤسسي جماعة محظورة لحقوق الإنسان- بتهم تنتهك حقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات التي يحميها القانون الدولي.

كما أدانته المحكمة بتهم «تلقي أموال عبر وسائل غير مشروعة»، كجائزة حقوق الإنسان التي حصل عليها من مدينة نورمبرغ الألمانية عام ٢٠٠٩.

ووفقاً لحكم المحكمة سيتم منع سلطاني من مزاولة مهنة المحاماة لمدة ٢٠ عاماً بعد إطلاق سراحه، بدعوى أنه «استخدم القانون وسيلة وغطاء لارتكاب جرائم». كما نص الحكم على أن يقضي سلطاني - وهو من سكان طهران- فترة محكوميته في المنفى بسجن بورازجان في محافظة بوشهر التي تبعد ٦٠٠ كلم عن العاصمة طهران، بدعوى أن وجوده داخل سجن طهران سيتسبب في الفساد وفقا للحكم الصادر بحقه.

واعتقلت قوات الأمن سلطاني يوم ١٠ سبتمبر/أيلول الماضي في محكمة طهران الثورية، حيث كان بصدد مراجعة ملفات قضية أحد عملائه. وقد احتجز منذ ذلك الحين في سجن إيفين وارد ٢٠٩ الذي تسيطر عليه وزارة الاستخبارات الإيرانية.

«أزمة حقوق الإنسان»

كتاب لـ: محمد إبراهيم خاطر

حقوق الإنسان من الموضوعات التي قُتلت دراسة وبحثاً، وأدلى بدلوه فيها الكثيرون، والكتابة والبحث حول حقوق الإنسان أصبحا من الصعوبة بمكان، وذلك نظراً للتوسع الكبير، والكم الهائل من الكتابات، والأفكار، والأطروحات، والنظريات، والقوانين والتشريعات، والمعلومات، التي تتحدث عن هذه الحقوق في كل جوانبها. ومع ذلك؛ تبقى أهمية الكتابة والبحث في هذا الموضوع، لأنها تتصل بالإنسان وبحقوقه، وترتبط بوجوده على الأرض، والحاجة إليها أصبحت أشد، نظراً لما تشهده حقوق الإنسان في كل المجالات من انتهاكات منظمة وإهدار لإنسانية وكرامة الإنسان.

والهدف من هذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ الكريم، هو إبراز مكانة حقوق الإنسان في الإسلام وكونها جوهر مقاصد الشريعة، وتسليط الضوء على أزمة حقوق الإنسان وبيان سبل حماية هذه الحقوق من الانتهاك؛ لأن العصر الحديث يشهد ردة وعودة لعصور الظلم والطغيان والجاهلية ولكن في ثوب جديد، والبشرية اليوم نكصت على عقبيها في مجال حقوق الإنسان، فهناك اعتداء على حرية الاعتقاد، وهناك مظاهر جديدة للعبودية والرق، وهناك انتهاك لحرمة جسم الإنسان حيا وميتا، وهناك اعتداء على أموال الناس وأعراضهم، وهناك انتهاك لسيادة الدول، وانتهاك لحقوق الشعوب وإذلالها وحرمانها من حقوقها المشروعة في تقرير المصير، وفي مقاومة الاحتلال، وفي التمتع بخيراتها وثرواتها.

وحياة ملايين البشر صارت جحيما لا يطاق، في ظل المعاناة اليومية المستمرة مع الفقر والجهل والمرض، وانعدام الأمن، وانتشار الفساد، ومحاربة الفكر ومصادرة الرأي.

والتأليف في مجال حقوق الإنسان تعرض لآفة خطيرة استنزفت الكثير من الوقت والجهد والمال وهي آفة التكرار، فالباحث حول هذا الموضوع يجد عشرات الكتب التي تحمل نفس الاسم وتحتوي على نفس المضمون، والقليل منها هو الذي شكل إضافة حقيقية لهذا الموضوع. وعلى الرغم من كثرة الحديث عن حقوق الإنسان؛ إلا أننا لا نجد لها صدى في واقعنا المعاصر، فموضوع حقوق الإنسان من أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة العالمية حساسية، وهناك جدل متواصل حول هذه الحقوق والجميع باتوا يتحدثون عن حقوق الإنسان حتى القوى الكبرى التي تنتهك هذه الحقوق! بل إن هذه القوى تستخدم حقوق الإنسان للضغط على الدول الصديقة وإرهاب الدول الممانعة التي ترفض الانضواء تحت لواء النظام العالمي الجديد.

وعلى الرغم من كثرة الإعلانات والمعاهدات والقوانين التي صدرت حول حقوق الإنسان، إلا أن هذه الحقوق لا تجد من يطالب بها، ولا تجد من يطبقها على أرض الواقع، وهذه الحقوق تنتهك من قبل واضعيها، وهذا الأمر بحاجة إلى وقفة من قبل الجميع لوضع هذه الإعلانات والاتفاقيات والقوانين موضع التنفيذ. وأول شيء يجب الاهتمام به هو تبصير الناس بحقوقهم وتشجيعهم على المطالبة بها، فما ضاع حق وراءه مطالب، والكثير من الحقوق تنتهك، لأن أصحابها لا يطالبون بها؛ إما جهلا بها، وإما خوفا من بطش السلاطين وأعوانهم. والكثير من الحقوق لا تؤخذ إلا انتزاعا من الجبابرة والمتكبرين في الأرض؛ بل إن هناك حقوقا لا يجوز التنازل عنها مطلقا، وأولها حق الإنسان الأصيل في اختيار دينه وعقيدته التي لا يحق لأحد أن يكرهه عليها.

يقول الله عز وجل: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [سورة البقرة: ٢٥٦]. ويقول تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ} [سورة يونس: ٩٩]. ومن حقوق الإنسان أن يعيش آمنا، وأن يعيش بكرامة، وألا تنتهك حرماته وخصوصياته، وكل ذلك من الأمور التي يجب أن يدافع عنها الإنسان. والمشكلة لم تعد في إصدار التشريعات والقوانين لحماية حقوق الإنسان من الانتهاك، وإنما في الحماية الفعلية لهذه الحقوق، وإيجاد الطرق والوسائل والضمانات الكفيلة بالمحافظة عليها، وقد حاول المؤلف بيان ذلك في ثنايا هذا الكتاب، وذلك من خلال تناول المحاور الآتية بالبحث والدراسة:

الأول: محور المصطلحات والمفاهيم وفيه نبذة عن أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان.

الثاني: المحور الشرعي والثقافي ويتناول نشأة حقوق الإنسان، ومصادرها، ومقوماتها، والحقوق بين القيم الأخلاقية والقوانين الملزمة، وجدلية العلاقة بين مقاصد الشريعة وحقوق الإنسان وتطبيق الحدود، والعلاقة بين الحقوق والواجبات ونظرة الفلسفة والعقيدة والسياسة لحقوق الإنسان.

الثالث: المحور السياسي ويتناول قوانين مكافحة الإرهاب والطوارئ وتأثيرها على حقوق الإنسان، والحقوق بين الأنظمة الشمولية، والأنظمة الليبرالية، والنظام الإسلامي، وأزمة حقوق الإنسان، ودور العقد الاجتماعي بين المواطن والسلطة، وفاعلية الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ودور منظمات حقوق الإنسان، والرقابة العامة ونظام الحسبة في الإسلام.

الرابع: المحور الاقتصادي والاجتماعي ويتناول أهمية الأمن الغذائي، وحق المواطنة، والأمن الاجتماعي، والتمييز العنصري والسلم الأهلي، ودور مؤسسات المجتمع المدني.

الخامس: المحور التربوي ويتناول العولمة وتنميط الإنسان، وانتهاك الخصوصيات الثقافية، المعرفة، ومخاطر احتكار العلم، والتوازن بين الحقوق والواجبات، وبناء إنسان الواجب، وضمانات حقوق الإنسان ومؤيداتها.

السادس: محور الرؤية المستقبلية في التأسيس لحقوق الإنسان ووسائل تفعيلها.

التعليم حق إنساني

بقلم محمد خاطر

عضو الرابطة العربية للإعلاميين العلميين

التعليم هو الطريق الوحيد للنهوض في كل المجالات. والنهوض الذي يتحقق بفضل التعليم ليس قاصراً على الجوانب المادية فقط، فأول ما يحققه التعليم من أهداف هو النهوض بالفرد وتطوير قدراته وإكسابه من العلوم والمعارف والمهارات ما يمكنه من التعرف إلى خالقه عز وجل والتقرب إليه ويجنبه الزلل والشطط والوقوع في الشرك، وما يمكنه من فهم قدراته واحتياجاته ويحميه من الهزيمة النفسية والصراع الداخلي، وما يمكنه من التعامل مع الآخرين بطريقة صحيحة تجنبه الصراع مع الآخرين بكل أشكاله وصوره.

والتعليم مقوم أساسي من مقومات الوجود الإنساني في هذه الحياة وحياة الإنسان لا تستقيم إلا بالعلم وما ينتج عنه من معارف، ولذلك زود الله عز وجل آدم عليه السلام بالعلم الذي يمكنه من أداء المهمة التي خلق من أجلها وهي عبادة الله عز وجل وعمارة الحياة. يقول الله عز وجل:{ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَـؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ} سورة البقرة: ٣١-٣٣.

والعلم والمعرفة من الأشياء الضرورية للإنسان في هذه الحياة والله عز وجل وضع للإنسان المنهج الذي يصلح له دنياه وآخرته قبل أن يخلقه يقول تعالى:{ الرحمن * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ} سورة الرحمن: ١- ٤.

والتعليم حق من حقوق الإنسان والله عز وجل زود الإنسان بأدوات العلم والمعرفة وهي السمع والبصر والعقل والمطلوب من الإنسان أن يوظف هذه الأدوات في التعلم واكتساب المعارف والخبرات. يقول الله عز وجل:{ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} سورة النحل: ٧٨.

ومسيرة التعلم في حياة الإنسان ينبغي ألا تتوقف عند زمن معين أو عند حد معين . والإسلام بوصفه منهجاً ربانياً وبوصفه خاتم الأديان ولأنه صالح لكل زمان ومكان فقد اعتنى بالعلم وحث على تحصيله والتزود منه لأن حياة الناس لا تصلح بدونه ولذلك كانت أول كلمة نزلت في القرآن الكريم هي: «اقرأ» وفي ذلك دليل على أهمية العلم في حياة الإنسان.

والتطور الهائل الذي حدث في كل المجالات جعل العلم والمعرفة من الضرورات لكل إنسان حتى يتمكن من مجاراة هذا التطور وحتى يستطيع كل فرد أن يوفر البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لأولاده وللأجيال القادمة. ونتيجة للثورة المعلوماتية والتقنية ازدادت حاجة الإنسان إلى العلم والمعرفة والأطفال اليوم وبفضل وسائل الإعلام المختلفة يعرفون أضعاف أضعاف ما كان يعرفه الكبار في السابق. وطلب العلم في الإسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة وهو من أفضل القربات إلى الله عز وجل فعن أَنَس بن مَالِك رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللّه صَلى اللّه عليه وسلم:« مَنْ خَرَجَ في طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ في سَبِيلِ اللّه حَتَّى يَرْجِعَ».رواه الترمذي: ٢٩/٥.

والعلم في الإسلام منحة ربانية وهو قراءة باسم المربي والخالق الأعظم يقول الله عز وجل:{ إقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * إقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم } سورة القلم:١ - ٥.

والحق في التعليم نصت عليه الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان فالمادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على:

(١) لكل شخص الحق في التعلم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان. وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني. وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً. وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية. وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والمادة (١٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على:» تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والإحساس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».

والتعليم المطلوب هو التعليم الذي يرتقي بالفرد وينمي شخصيته ويصقل مواهبه ويطور قدراته ومهاراته ويوفر للمجتمع احتياجاته الضرورية ويمكنه من الارتقاء والتقدم وهذه الأهداف ما زالت غائبة. فالتعليم في الكثير من الدول أصبح نوعاً من التجهيل الإجباري وأصبح جزءاً من المشكلة التي تعاني منها الدول النامية والدليل على ذلك أن الغالبية العظمى من الخريجين في هذه الدول لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم وليست لديهم القدرة على النهوض والارتقاء بمجتمعاتهم.

المركز الثقافي للطفولة

المركز الثقافي للطفولة يجري دراسات عن الأطفال ويعزز قدراتهم الابداعية

نظراً لأهمية الجانب البحثي والعلمي في متابعة وتقييم البرامج والمشاريع في جميع مراحلها، ولتعزيز نقاط القوة وتلافي العقبات المحتملة والتعامل مع المستجدات الطارئة على أي مشروع.

ارتأى المركز الثقافي للطفولة ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث المصاحبة لكل مراحل نموه وتطوره.

ويتناول المجالات الثلاثة الرئيسية :

١. بحوث يتم تنفيذها بالتنسيق مع الموارد البشرية في المركز ومتعلقة بتقييم الأداء والرضا الوظيفي لموظفيه وأخرى بالتنسيق مع إدارات المركز والفئات المستهدفة لقياس مدى الرضى عن الخدمات التي يقدمها المركز للجمهور المستهدف، وهو ما يتيح الفرصة لتجويد وتطوير تصميم برامج المركز بما يخدم أهدافه وخدماته.

٢. بحوث تعنى بالطفل والتحديات التي يواجهها وترتيب أولويات حاجاته ورغباته وقدراته المختلفة، بما يقدم بنية تحتية صلبة لترتيب أولويات البرامج التعليمية والتدريبية والمشاريع المختلفة المقدمة للطفل من خلال إحصاءات ودراسات تحليلية لواقع المتطلبات وجوانب التنمية المتوقعة للبرنامج بالاضافة إلى التعاون مع قسم البرامج للفعاليات والبرامج والأنشطة الحالية ومتابعة المعنيين من حيث الاستفادة من النتائج ومدى التطوير الممكن لها في المستقبل.

٣. بحوث من الطفل والى الطفل، يقوم الأطفال بعمل الأبحاث الخاصة بهم تحت إشراف متخصص.

ويعرض الطفل بحثه في مواقف متعددة ومختلفة داخلية وخارجية كالمؤتمرات والندوات الخاصة بالطفل أو المسابقات للأطفال ويحدد الأطفال المواضيع التي

يريدون بحثها كل في مجال اهتمامه. أو يدعون إلى البحث في موضوع معين مدروس ومقترح من المركز.

وتهدف إدارة البحوث والتطوير إلى عمل الدراسات المتخصصة في مجال الطفولة، ورصد الظواهر سواء كانت إيجابية أو سلبية ودراستها علمياً وتعزيز القدرات الإبداعية في الكتابة والبحث لدى الأطفال وإيجاد بيئة نشر تشجع الأطفال على نشر أبحاثهم ومقالاتهم والتخطيط والتطوير لبرامج وخدمات المركز.

وأبرز مشاريع وأنشطة إدارة البحوث والتطوير في المركز الثقافي للطفولة :

• إصدار دراسات مسحية وإحصائيات بيانية عن واقع الطفولة في دولة قطر. وقد قام المركز بعمل دراستين عن واقع القراءة في صفوف الأطفال، والسمنة عند الأطفال.

• المشاركة في المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية أو المحلية الدورية بأبحاث المركز وإنتاجه الفكري.

• إصدار أبحاث تعنى بالأطفال ذوي القدرات العقلية المتميزة بما في ذلك اكتشافهم وطرق تنمية مواهبهم وغير ذلك.(أسبوع القراءة، واقع القراءة لدى اطفال المرحلة الابتدائية)

• إصدار الأدلة التربوية المتخصصة (دليل البحث العلمي للطالب والمدرب)

• معايشة الأطفال لواقع البحث والصعوبات التي يواجهها الباحث وكيفية تخطيها والتعلم منها من خلال برنامجين مهمين «نادي الباحثين» و «اصنع لعبتك».

• إنتاج منتجات تربوية تدعم عملية التعليم ومنها درب الأذكياء و الميزان

• نشر إصدارات تثقيفية وتوعوية في صناعة الطفل المثقف موجهة للمربين والوالدين بإصدار سلسلة نشرة بعنوان «أريده مثقفاً»

• توثيق أبحاث الأطفال من خلال إصدار مجلة «دربيل».

أ. مكرم أحمد
الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب

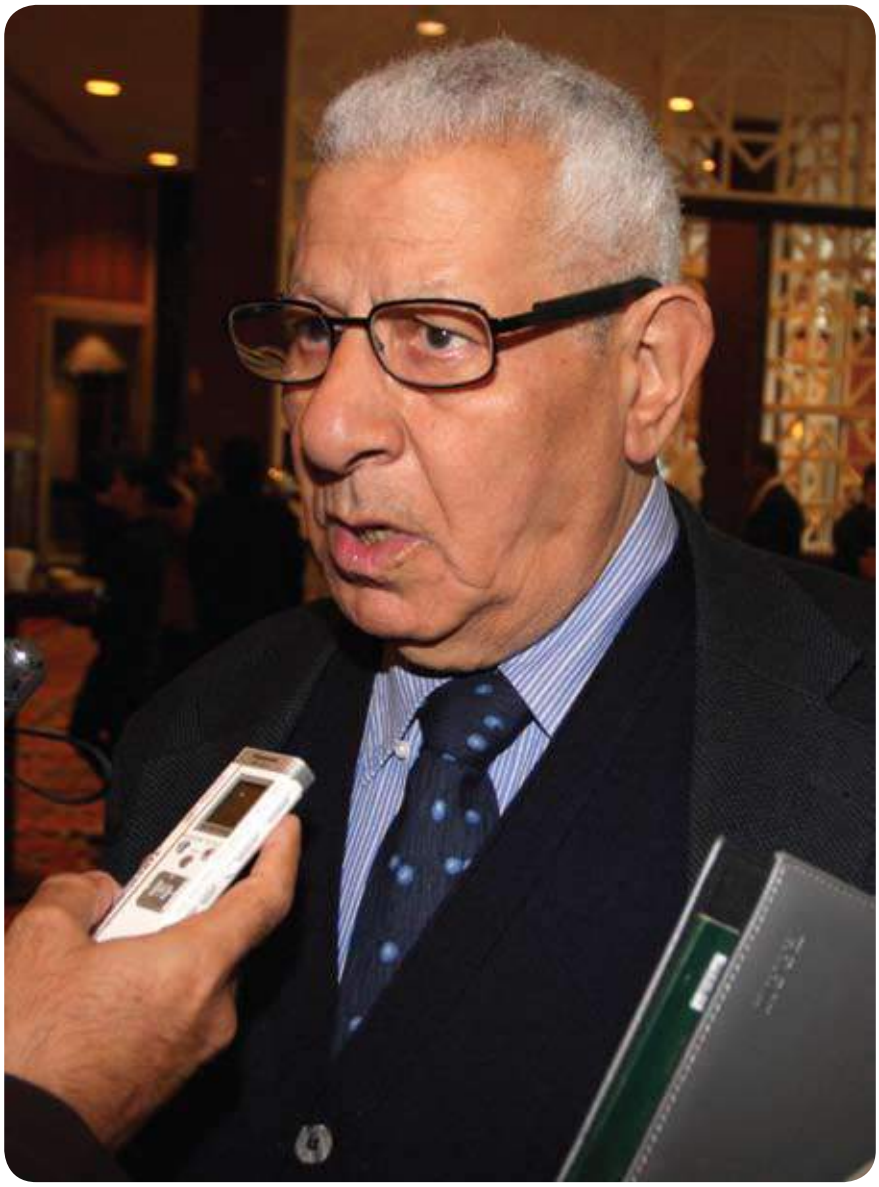

العرب الصحيفة - أنور الخطيب

أكدا لأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب مكرم محمد أحمد أن المعاهدات الدولية بشأن حماية الصحفيين تعد كافية إلا أن ما ينقص هو التطبيق مطالبا المجتمع الدولي والحكومات العربية في التحقيق بالحوادث التي يتعرض لها الصحفيون والمؤسسات الصحفية بتوفير التدريب والتجهيزات الأزمة التي توفر الحماية للصحفيين.

وأعرب الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب في مقابلة مع «الصحيفة «عن أسفه لتزايد استهداف الصحفيين في عدد من الدول العربية وقال إن المطلوب من المنظمات الوطنية ونقابات الصحفيين في العالم العربي التدخل لدى الحكومات العربية لتوفير الحماية للصحفيين.

مضيفاً أن المشكلة في قضية توفير الحماية للصحفيين تكمن في بعض الدول التي تطالب بمنحها حصانة ضد الملاحقات القضائية.

أشاد بمبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعقدها مؤتمر حماية الصحفيين بالدوحة

وقال الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب إن مؤتمر الدوحة لحماية الصحفيين في الحالات الخطيرة الذي عقدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة يعد خطوة ايجابية وقال إنه بمرور الزمن سيكون هناك تأثير ورأي عام عالمي يضغط بضرورة توفير الحماية للصحفيين.

مضيفاً أن المؤتمر اكتسب أهمية كبيرة كونه يعقد وسط تزايد أعداد الضحايا من الصحفيين في المناطق الخطرة، واستهداف صريح لهم في أوقات النزاعات والاضطرابات، وإزاء تواصل تعرضهم في المناطق الخطرة لعمليات الاغتيال العشوائي والمنظم والاختطاف والاعتقال والمداهمات والتهديدات والاعتداءات، فضلاً عن بروز الجريمة المنظمة التي تستهدفهم مما أثر على أداء الصحافة وتحجيم دورها ورسالتها السامية في إيصال الحقائق.

الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب مكرم أحمد: استهداف الصحفيين أصبح ممنهجاً في العالم العربي

وأشار الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب أن عام الانتفاضات العربية شهد سقوط ٣٩ صحفياً منهم ١٩ في العراق وحدها اغتيلوا بسبب نتائج الحرب وليس أثناء الحرب. وقال إن المؤسف في هذه الأرقام هو أن التحقيقات في هذه القضايا لم تصل إلى نتيجة محددة. مشددا على وجود استهداف للصحفيين عن سبق إصرار وان قتل هؤلاء تم لمنعهم من الوصول إلى الحقيقة. • وقال أن المؤسسات الصحفية لا تعطي ضمانات كافية للصحفيين ولا تمكنهم من الحصول على تعويض كاف ولا تعطيهم دورات كافية على الواجبات التي يمكن أن يتبعوها في الحالات الخطرة ولا تمكنهم من الحصول على تجهيزات تساعدهم على اتقاء المخاطر كالجاكيت الواقي من الرصاص مما يزيد من المصاعب والمخاطر أمام ا لصحفيين.

وأعرب مكرم أحمد محمد عن أمله في صدور معاهدة دولية لحماية الصحفيين في زمن الحروب مشيراً إلى أن اتحاد الصحفيين العرب يسعى منذ ٤٠ عاماً من أجل الوصول إلى معاهدة دولية في هذا الصدد.

وبين الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب في معرض رده على أسئلة «الصحيفة» أن الاتفاقيات الدولية لا توفر حماية خاصة للصحفيين وإنما تشير إلى وجوب تمتعهم بالحماية شأنهم شأن المدنيين بدون تقديم آليات ووسائل توفر لهم الحماية وتضمن وصولها إليهم وتكفل ملاحقة المتهمين بقتل الصحفيين مما يجعل من النصوص الحالية نصوصا ميتة غير قابلة على الإطلاق للتحقيق.

أكثر من ٣٩ صحفياً قتلوا في عام الانتفاضات العربية

وأضاف قبل أن نطالب باتفاقيات دولية جديدة فان علينا أن نطالب الحكومات العربية بضرورة التحقيق في الحوادث التي تقع ضد الصحفيين خاصة وان هناك شبهة جنائية في عمليات استهدافهم وطالب المؤسسات الصحفية برعاية أبنائها وأن تمنحهم دورات كافية في قضية الحماية في الأماكن الخطرة وأن تزودهم بالتجهيزات الكافية باعتبارهم مستهدفين وألا تجبرهم على الذهاب إلى مناطق القتال والنزاع وأن تبقي ذلك عملاً طوعياً. وأن تزودهم ببوليصة تأمين وتضمن لذويهم الحصول على حقوقهم إذا ما تعرضوا للقتل أو الإصابة. وقال إن تعيين مقرر خاص في الأمم المتحدة لحماية الصحفيين خطوة مطلوبة لكن الدول الغربية ترى أنه لا حاجة إلى قوانين جديدة رغم ازدياد عدد القتلى يومياً.

ودعا الأمين العام اتحاد الصحفيين العرب الحكومات العربية بأن تكون أكثر جدية في معاقبة وملاحقة الذين يستهدفون الصحفيين مطالباً في نفس الوقت المؤسسات الصحفية التي ينتمي إليها الصحفيون العاملون في المناطق الخطرة بأن تعزز أمنهم وتوفر لهم التأمين وتتابع قضاياهم وصولاً إلى الجناة.

الاختطاف والاختفاء القسري ظاهرة بات يتعرض لها الصحفيون

وحول الاختطاف والاختفاء القسري التي بات يتعرض لها الصحفيون قال مكرم محمد احمد أن هذه الظاهرة انتشرت في اليمن خلال الثورة الشعبية هناك حيث تتم مهاجمة البيوت واستهداف الصحفيين قصد منعهم من الوصول إلى الحقيقة وترهيب الآخرين وانتقاماً من الصحفيين لأنهم ينشرون أشياء لا تحب الأنظمة نشره كما أن هذه الجرائم تزداد في عالمنا العربي وتتكاثر بسبب اعتقاد الحكومات بأنها غير معنية بهذه الجرائم بحجة أنه لا توجد أدلة على أن القاتل من قوات الأمن الرسمية مضيفاً أنه سقط ٦ صحفيين قتلى في صنعاء خلال الثورة اليمنية بسبب هجمات انتقامية. كما سقط صحفي مصري أثناء ثورة ٢٥ يناير وسقط ثلاثة صحفيين في ليبيا خلال الثورة هناك كما فقدت الجزيرة واحداً من أخلص كفاءاتها هو الشهيد علي حسن الجابر. وهو وضع يتطلب من نقابات الصحفيين الوطنية اتخاذ مواقف جادة. وقال في هذا الإطار أن اتحاد الصحفيين العرب يطالب النقابات الوطنية بأن تقف بحزم في وجه الحكومات لحماية أبنائها للدفاع عن حقوقهم سواء بتقديم اعتراضات وتنظيم وقفات احتجاجية دون الاستسلام لسطوة الحكومات.

المخدرات آفة: تدمر شخصية الفرد والمجتمع

تعتبر مشكلة المخدرات وإدمانها إحدى أهم المشاكل المشتركة في كثير من دول العالم فرغم ما وصل إليه العلم من تقدم في شتى مجالات الحياة، إلا أن الملاحظ أنه لم يتمكن من إيقاف الازدياد المطرد للمدمنين على هذه السموم، مما ينذر بكارثة حقيقية تهدد مستقبل الأجيال الصاعدة.

إن المخدرات سلاح يقتل ببطء ولكن بشراسة متناهية، يقتل العقيدة ويقتل العقل والفكر، يقتل الانتماء والمواطنة، ويقضي تماماً على كل الروابط التي تربط الفرد بدينه وأسرته ومجتمعه. وعرفت المخدرات بأنها المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقد الوعي أو دونه كما أن هذه المادة تعطي شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

ويعرف المخدر لغة بأنه المادة التي تحدث في الجسم ثقلاً وشعوراً بالكسل فالمخدر هو الكسل والثقل. والمادة المخدرة تعني كل ما يؤدي إلى فقدان القدرة على الإحساس لما يدور حول الشخص متعاطي المخدر، أو إلى النعاس أو إلى النوم والهلوسة لاحتواء هذه المادة على مواد مضعفة أو مسكنة أو منبهة، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرته ضرراً جسيماً سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية أو الاجتماعية، والمواد المخدرة على أنواع كثيرة وفصائل متعددة تحمل كل منها أسماً علمياً خاصاً، فضلاً عن مشتقاته ومركباته المختلفة منها الحشيش والأفيون والكوكايين والمواد المسببة للهلوسة...وغيرها. ولقد ثبت أن المخدر أياً كان نوعه يؤثر في أجهزة البدن من حيث القوة والحيوية والنشاط ومن حيث المستوى الوظيفي لأعضاء الجسم وحواسه المختلفة بالإضافة إلى الآثار التي يعاني منها المدمن على المخدرات عند عدم حصوله على المخدر وهذه الآثار تكون في شدتها وألمها أقوى من تناوله للمخدر فتشله عن الحركة والعمل والتعامل.

كما يؤثر تعاطي المخدرات تأثيراً متفاوت الدرجات في الوظائف العقلية للفرد فالمدمن على تعاطي المخدرات يصاب جسمه بالوهن وغالباً ما ينتهي الإدمان بصاحبه إلى الجنون. وتعاطي المخدرات يعود بأسوأ النتائج على الإنسان في إرادته وعمله وإنتاجه ووضعه الاجتماعي وثقة الناس به، فالأشخاص الذين عرف عنهم النشاط وكانوا موضع الثقة يتحولون بفعل المخدر إلى أشخاص يقتصرون إلى الطاقة والحماس والإرادة اللازمة لتحقيق واجباتهم العادية المألوفة. فالتعاطي يجعل المتعاطين كسالى سطحيين غير موثوق فيهم مهملين ومنحرفي المزاج في التعامل مع الناس وغالباً ما يطرد المتعاطي من عمله أو يقل أجره أو إيراده. وإذا تطرقنا لأهم الأسباب الحقيقة والجوهرية في هذه القضية لوجدنا أن هناك عوامل عدة تقف وراء انسياق الفرد في تعاطي المخدرات وبالتالي إدمانها. ولعل من أبرز هذه العوامل ضعف ا لمستوى العلمي والثقافي للفرد المتعاطي مما يجعله ضعيفاً أمام مقاومة المخدرات والانغماس في متاهة تعاطيها، دون الأخذ بالاعتبار النتائج المترتبة عليها، حيث يعتبر تعاطي المخدرات وإدمانها إهلاكاً وتدميراً للنفس البشرية التي كرمها الله تعالى وفيها هلاك للنفس والمال وتدمير لشخصية الفرد المتعاطي لها ولقد منحنا الله عقلاً للتفكير ولكنه يتوقف كلياً عند الإقدام على الوقوع في تعاطي المخدرات وإدمانها.

والمخدرات مشكلة لها أبعادها الصحية والأسرية والنفسية على الفرد المتعاطي لها: فمن الناحية الطبية كما هو معروف فإن المخدرات تؤثر على جسم الإنسان وتدمر خلاياه وتؤدي إلى قصور كلي في وظائف أعضاء الجسم كالقلب والرئتين والكلى وغيرها من الأعضاء الحيوية في جسم الإنسان. كذلك إذا نظرنا إلى أبعادها الأسرية لوجدنا أنها تؤثر تأثيراً قوياً على الإنسان، حيث إنها تخلق المشاكل الأسرية وتؤدي إلى تفكك الأسرة، حيث إن متعاطي المخدرات غالباً ما يميل إلى اختلاق المشاكل التي تؤدي إلى فقدان الترابط الأسري وعدم استقراره. أما من الناحية النفسية فإن متعاطي المخدرات غالباً ما يميل إلى العزلة وعدم الاختلاط مما يولد داخله عدم الاستقرار النفسي.

لذا فمن الواجب علينا كأفراد نعيش في مجتمع، مترابط التعاون في محاربة المخدرات ومحاربة مروجيها، والقضاء عليها كلٌ بحسب ما يستطيع القيام به، سواء بالتوجيه، أو الإرشاد، والتوعية بأضرار هذه الآفة، لنحافظ على هذا المجتمع الذي نعيش فيه ليكون مواكباً لما وصل إليه الآخرون من تقدم وليكون خالياً من هذا الداء الخطير.

إن الإسلام والمجتمع يحاربان المخدرات، وقد اعتبراها داء يجب محاربته وعدم الاتجار فيه، وذلك لما لها من أضرار تودي بحياة الفرد والجماعة إلى العقم الفكري والثقافي والذي يقف في وجه استمرار حضارتنا وتطورها.

وحدة الصحة النفسية
إدارة الصحة العامة

حرية الصحافة

نظراً لأن حرية الرأى والتعبير، والتي من أهم مظاهرها حرية الصحافة، قد أصبحت من المقومات الأساسية للدول المتحضرة فى العصر الحديث، فقد تضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة التاسعة عشر منه النص على أنه: «لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية».

كما تضمن الميثاق العربى لحقوق الإنسان المعتمد من قبل القمة العربية بتونس فى ٢٠٠٤/٥/٢٣م، والذى انضمت إليه دولة قطر بوثيقة تصديق مؤرخة ٢٠٠٨/١١/١٧م، النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ على أنه: «يضمن هذا الميثاق الحق فى الإعلام وحرية الرأى والتعبير وكذلك الحق فى استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأى وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية». ولما كانت دولة قطر تسعى لحجز مكانها بين الدول العالم المتحضر، والقيام بالدور المأمول منها فقد تضمن الدستور القطرى الصادر فى ٢٠٠٤/٦/٨م النص فى المادة ٤٨ على أن: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة». وكان قد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩م متضمناً تنظيم المطبوعات والنشر، ومن بينها المطبوعات الصحفية. ونتناول فيما يلى بعض التساؤلات الخاصة بشروط إصدار الصحف وشروط الاشتغال بالعمل الصحفى، باعتبارهما من أبرز صور ممارسة حرية الصحافة المنصوص عليها فى الدستور.

ما هى شروط إصدار المطبوعة الصحفية؟

اشترط قانون المطبوعات والنشر لإصدار مطبوعة صحفية الحصول على ترخيص كتابى بإصدار المطبوعة، وأن يتضمن الطلب المقدم إلى إدارة المطبوعات والنشر للحصول على ذلك الترخيص، فضلاً عن توقيع صاحب المطبوعة ورئيس التحرير أو المحررين المسؤولين والناشر إن وجد، البيانات الآتية:

- اسم صاحب المطبوعة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته.
- اسم رئيس التحرير المسؤول أو المحررين المسؤولين والناشر إن وجد وجنسياتهم ومحال إقامتهم.
- اسم المطبوعة، بشرط ألا يكون مشابهاً أو مقارباً لمطبوعة سابقة، وعنوان إدارتها والمطبعة التى تطبع بها.
- اللغة التى ستصدر بها المطبوعة، ومواعيد الإصدار.
- نوع المطبوعة من حيث كونها سياسية أو غير سياسية.

لكن ما الشروط المتطلبة فى صاحب المطبوعة الصحفية؟

اشترط القانون فى صاحب المطبوعة الصحفية ما يلى:

- أن يكون قطرياً.
- ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة، وأن يكون كامل الأهلية.
- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يكن قد مضى على الحكم أو تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات.
- أن يكون حسن السيرة طيب السمعة.

ما شروط الاشتغال بمهنة الصحافة؟

اشترط القانون للعمل بمهنة الصحافة الحصول على ترخيص بذلك من إدارة المطبوعات والنشر، وأن تتوافر فى الصحفى فضلاً عن الشروط المتطلبة فى صاحب المطبوعة الإلمام باللغة العربية أو اللغة التى تصدر بها الصحيفة إلماماً كاملاً، وألا يكون مرتبطاً بالعمل مع أية دولة أجنبية.

وإحنا نستنكر المجازر الإسرائيلية
بحق إخواننا الفلسطينيين
لأن الدم العربي غالي جدا
واضح إنه
غالي !!
الثورات
العربية

دعم الشعب السوري
قطر
دول أخرى..

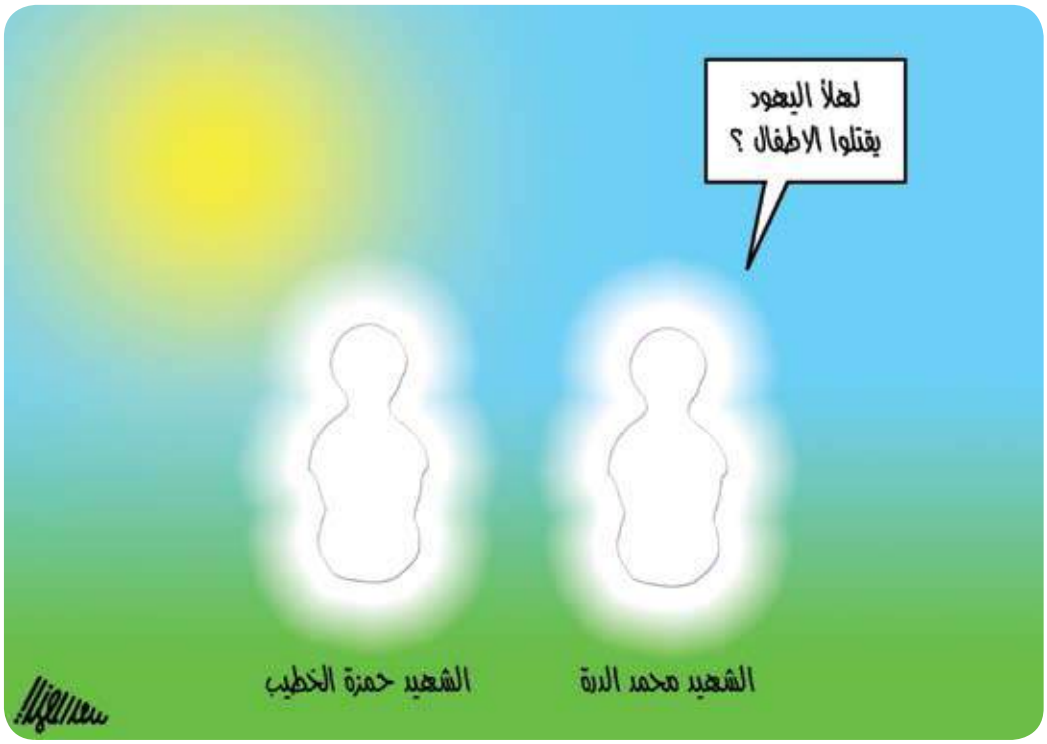
لهذا اليهود
يقتلوا الاطفال ؟
الشهيد محمد الدرة
الشهيد حمزة الخطيب

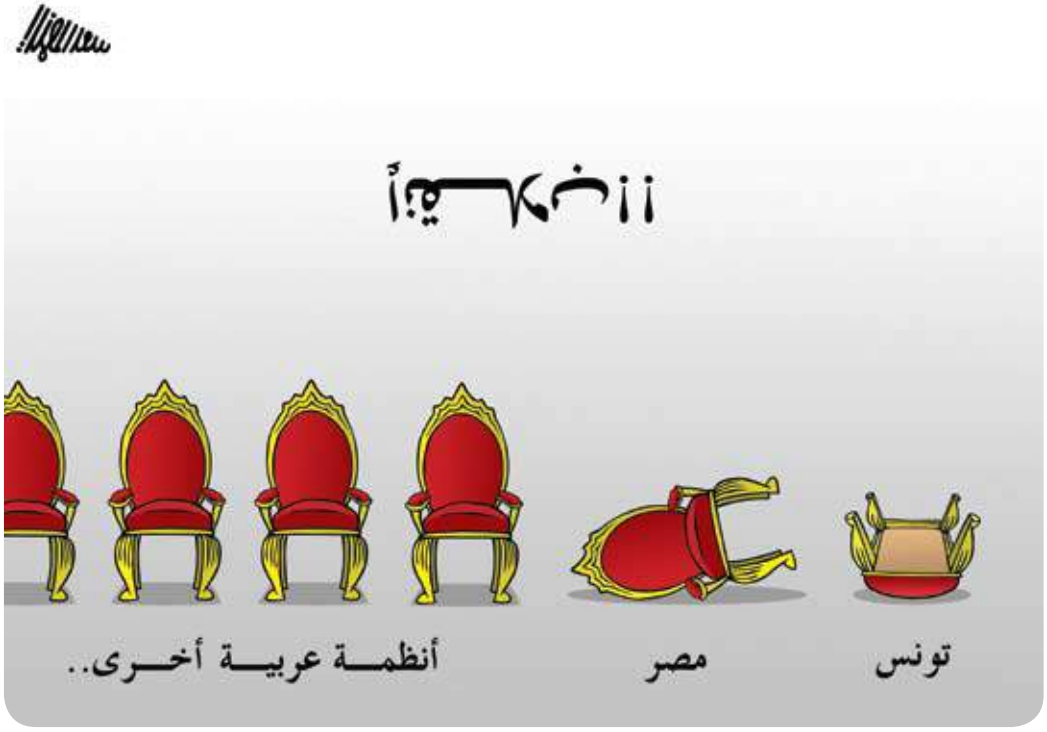
أخيراً !!
تونس
مصر
أنظمة عربية أخرى..